

The Impact of Board of Directors Effectiveness and Ownership Structure on Reducing Earnings Management

Bilal Mahmoud Haifawi¹, Hussein Mohammed Alrabba², Hanady Turki Bataineh³ and Raed Mohammad Kanakriyah⁴

ABSTRACT

This study aimed to examine the impact of board of directors effectiveness and ownership structure on reducing earnings management practices in the Jordanian manufacturing and service companies listed in Amman Stock Exchange during the period (2014-2017). Board of directors effectiveness was measured by: board independence, board size, multiple directorships and board meetings. On the other hand, ownership structure was measured by: institutional ownership, foreign ownership and government ownership. The dependent variable (earnings management) was measured based on the absolute value of discretionary accruals according to the modified Jones model. Four control variables were employed in the study (firm size, financial leverage, book to market ratio and type of audit firm). The sample of this study consists of (87) manufacturing and service companies listed in Amman Stock Exchange during the period (2014- 2017). Multiple regression analysis using Stata, version 14 was conducted to achieve the objectives of the study. The results showed a statistically significant negative relationship of foreign ownership, board independence and type of audit firm with earnings management. In light of these results, the study recommended to work on the development of laws and legislations that attract foreign investment, because it limits earnings manipulation by enhancing the concept of corporate governance, as well as the need of companies to comply with the corporate governance instructions, especially those associated with the independence of the board of directors because of its important role in reducing earnings management.

Keywords: Earnings management, Board of directors effectiveness, Ownership structure, Jordanian companies, Amman stock exchange (ASE).

1 Researcher. Email: haifawibelal@yahoo.com

2 Associate Professor of Accounting, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Yarmouk University, Jordan.
Email: huseinraba@yu.edu.jo

3 Assistant Professor of Accounting, Faculty of Business, Al-Balqa' Applied University, Jordan. Email: hanadybataineh@bau.edu.jo

4 Associate Professor of Accounting, Department of Accounting, Faculty of Business, Al-Balqa' Applied University, Jordan.
Email: kraed71@bau.edu.jo

أثر فاعلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في الحد من إدارة الأرباح

بلال محمود حيفاوي¹، وحسين محمد الرباع²، وهنادي تركي بطاينة³، ورائد محمد كناكارية⁴

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر فاعلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح للشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2014-2017). وقد تم قياس فاعلية مجلس الإدارة من خلال: استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وانشغالات مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة. أما هيكل الملكية فقد تم قياسه من خلال: الملكية المؤسسية، والملكية الأجنبية، والملكية الحكومية. وتم قياس المتغير التابع (إدارة الأرباح) بالاعتماد على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية التي تم حسابها وفقاً لنموذج جونز المعدل، كما تم استخدام أربعة متغيرات ضابطة هي (حجم الشركة، والرافعة المالية، ونسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، ونوع مكتب التدقيق). تكونت عينة الدراسة من (87) شركة صناعية وخدمية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2014-2017). وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام برمجية Stata 14 لتحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية لكل من الملكية الأجنبية، واستقلالية مجلس الإدارة، ونوع مكتب التدقيق مع إدارة الأرباح. وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على وضع القوانين والتشريعات التي تجذب الاستثمار الأجنبي لأنه يحد من عمليات ممارسة إدارة الأرباح من خلال تعزيز مفهوم الحاكمية المؤسسية، وكذلك ضرورة التزام الشركات بتعليمات الحاكمية المؤسسية المرتبطة خاصة باستقلالية مجلس الإدارة لما لها من دور هام في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

الكلمات الدالة: إدارة الأرباح، فاعلية مجلس الإدارة، هيكل الملكية، الشركات الأردنية، بورصة عمان.

المقدمة

لقد شهد العالم في العقد الماضي العديد من القضايا المتعلقة بالتلاعب المتعمد في البيانات والقوائم المالية للشركات الذي كانت نتيجته حالات الانهيارات التي شهدتها الشركات العالمية

الكبرى مثل (Enron, WorldCom). وإن من أهم أسباب هذه الانهيارات إساءة استخدام أصول وموارد الشركة من قبل القائمين على إدارتها، وتفضيل مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح الأخرى، وكذلك التلاعب بالقوائم المالية وتعظيم أرباح تلك الشركات بنسب مبالغ فيها، فضلاً عن السعي وراء تحقيق الربح السريع، وعدم الالتزام بمحددات السلوك المهني والأخلاقي كأعراف سائدة. ونتيجة لهذه الأزمات تزعزعت ثقة حاملي الأسهم بإدارة الشركات، وجعلتهم أكثر وعياً، وأصبحوا يطالبون بتطبيق ممارسات حاكمية مؤسسية تساهم في تجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات، باعتبارها إحدى وسائل ضبط سلوك الإدارة داخل الشركات، كما زاد الوعي لدى الجهات التنظيمية بضرورة وجود إجراءات رقابية للحد من التلاعب المالي والفساد الإداري من قبل الإدارة. وتقوم الحاكمية المؤسسية بشكل أساسي على تطبيق مجموعة

- 1 1 باحث، haifawibelal@yahoo.com
- 2 استاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، الأردن. huseinraba@yu.edu.jo
- 3 استاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية، المركز، السلط، الأردن. hanadybataineh@bau.edu.jo
- 4 استاذ مشارك، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية، المركز، السلط، الأردن. kraed71@bau.edu.jo

تاريخ استلام البحث 2019/9/25 وتاريخ قبوله 2020/7/26.

المالي والإداري والإشراف عليها وضمان مصداقية ما تعبر عنه التقارير المالية المعدة من قبل الإدارة، كما أن لهيكل الملكية في الشركات تأثيراً مباشراً على التطبيق السليم لمبادئ الحاكمية المؤسسية؛ فهو يعكس طبيعة المالكين وحرصهم في رأس المال. لذا جاءت هذه الدراسة لفحص أثر فاعلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية معاً في الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وبناءً على ما سبق، يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات الآتية:

- 1- هل هناك دور لفاعلية مجلس الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان؟
- 2- هل هناك دور لهيكل الملكية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها ستتناول دور كل من فاعلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية معاً في الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح، حيث تسعى هذه الدراسة إلى اختبار قدرة و فاعلية مجلس الإدارة في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، الأمر الذي من شأنه تحديد أهم الخصائص التي يجب أن يتمتع بها هذا المجلس من أجل زيادة ثقة مستخدمي التقارير المالية به، وكذلك تحديد تركيبة هيكل الملكية التي قد تؤثر بشكل إيجابي في الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح ليزداد الاهتمام بها وتشجيعها في الشركات الصناعية والخدمية الأردنية، وكذلك مساعدة الجهات التشريعية في الوقت نفسه على إيجاد التشريعات الملائمة للحد من ممارسات إدارة الأرباح لحماية حقوق مستخدمي التقارير المالية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. بيان أثر المتغيرات المرتبطة بفاعلية مجلس الإدارة المتمثلة في (استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وانشغالات مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة) في

من الآليات الداخلية والخارجية التي من شأنها اكتشاف والحد من ممارسة إدارة الأرباح والتلاعب بالقوائم المالية. ولقد ظهرت الحاجة إلى الاهتمام بآليات الحاكمية المؤسسية وبضرورة تحسين جودتها وذلك لدورها الفاعل في إحكام الرقابة على إدارات الشركات لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح. ومن أهم هذه الآليات آلية مجلس الإدارة، حيث يعد مجلس الإدارة إحدى الآليات الهامة الحاكمة لأداء الإدارة في الشركات، ويمثل خط الدفاع الأول للمساهمين تجاه عدم كفاءة الإدارة التنفيذية والحد من ممارساتها الانتهازية، كما يتولى وضع الخطط الاستراتيجية للشركة التي تهدف إلى تعظيم الأرباح. ولكي يستطيع مجلس الإدارة العمل بكفاءة وفاعلية، ترى الأدبيات السابقة ضرورة توافر عدة خصائص فيه، منها الاستقلالية وتنوع الخبرات والمهارات وغيرها. ومن ناحية أخرى، يعتبر هيكل الملكية من الأدوات الفاعلة في التطبيق السليم لمبادئ الحاكمية المؤسسية، كعلاقة الملكية المؤسسية والحكومية والأجنبية بتفعيل آليات الحاكمية المؤسسية. وتلعب تركيبة هيكل الملكية دوراً هاماً في تحديد أهداف الشركات، وثروة المساهمين، وانضباط المديرين، كما تعكس مدى قوة واستمرار عمل الشركات ونجاحها.

لذا جاءت هذه الدراسة لكي تلقي مزيداً من الضوء على أثر فاعلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في الحد من ممارسة سلوك إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

مشكلة الدراسة

جاءت الحاكمية المؤسسية الرشيدة كأداة أساسية لاستعادة ثقة الجمهور بإدارة الشركات التي تمت زعزعتها على أثر الأزمات الكبرى التي شهدتها العالم في الشركات وفي الأسواق المالية بأكملها. ولكي تنمو الشركات وتزدهر، لا بد من تعزيز ثقة المستثمرين فيها وإمدادها بالتمويل اللازم الذي تحتاجه. ويتطلب ذلك في المقابل أداء الإدارة لعملها بكفاءة أكبر واستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة؛ فالإشراف والرقابة على الإدارة في الشركات أصبحا أمراً ضرورياً كي لا يسيء المديرون استخدام سلطاتهم لتحقيق مصالحهم الشخصية. ويعتبر مجلس الإدارة من أهم آليات الحاكمية المؤسسية؛ فهو المسؤول عن رقابة أداء الشركة

الحدّ من ممارسة إدارة الأرباح.

2. بيان أثر المتغيرات المرتبطة بهيكل الملكية المتمثلة في (الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية الأجنبية) في الحدّ من ممارسة إدارة الأرباح.

الإطار النظري للدراسة إدارة الأرباح

يعتبر مؤشر الأرباح وسيلة لكسب ثقة المساهمين، حيث يتم من خلاله الحكم على المقدرة الإيرادية الحالية والمستقبلية للشركة، كما يُمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية التي تقيس أداء الشركة الذي ينعكس على قيمة أسهمها (Li et al., 2013). وقد قامت بعض إدارات الشركات بالتدخل المتعمد والمقصود في عملية إعداد التقارير المالية وممارسة إدارة الأرباح فيها للحفاظ على ثقة المالكين ولتحقيق بعض المكاسب والأهداف الخاصة بهم (Schipper, 1989). وقد تمت ممارسة إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة للإدارة التي توفرها المعايير المحاسبية، وكذلك تعدد البدائل والطرق والسياسات المحاسبية وبالتالي تظهر الأرقام المحاسبية، والقوائم المالية بصورة مغايرة لما هي عليه في الواقع، وهذا يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية وينعكس سلباً على قراراتهم (Kanakriyah et al., 2017).

ولقد ظهرت تعريفات عديدة لإدارة الأرباح، حيث عرّفها (Healy & Whalen, 1999) بأنها ممارسة الإدارة التقدير الشخصي عند إعداد القوائم المالية بصورة لا تعكس حقيقة الوضع المالي للشركة، لتضليل المساهمين حول الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المنشورة. كما عرّفها (Mulford & Comiskey, 2002) بأنها نشاط للتلاعب بالأرباح لتحقيق هدف محدد مسبقاً من الإدارة لمقابلة توقعات المحللين. أما (Charfeddine et al., 2013) فقد عرفوا إدارة الأرباح بأنها تدخل الإدارة بسلوك انتهازي في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية لتحقيق مكاسب شخصية مناسبة. ويلاحظ بعد استعراض التعريفات السابقة أنّ معظم الباحثين يميلون إلى إضفاء الصفة السلبية على إدارة الأرباح من منطلق لجوء الإدارة إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية حول الأداء الحقيقي للشركة، وهذا يؤدي بدوره إلى تقليل الشفافية والموضوعية في القوائم المالية.

وعلى النقيض، هناك آراء مخالفة لعدد من الباحثين، حيث يرى بعضهم أنّ ما يقوم به المديرون قانوني من منطلق حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية التي تلبي أهداف معدّي القوائم المالية دون مخالفة للمعايير المحاسبية. وقد ينعكس ذلك إيجاباً على الشركة. ويرى (Parfet, 2000) أنّ إدارة الأرباح هي حيلة المرونة المتاحة للمديرين للاختيار بين السياسات المحاسبية. وإذا استغل المديرون هذه المرونة لتعظيم منفعة المالكين، فقد ينعكس ذلك إيجاباً على قيمة الشركة. كما أشار (Weil, 2009) إلى أنّ إدارة الأرباح تحدث عندما تقوم الإدارة باتخاذ القرارات من أجل التأثير على رقم صافي الربح أو الدخل الشامل مستغلةً بذلك الفرص المتاحة لها للاختيار بين السياسات المحاسبية المختلفة. وبينما أشار باحثون آخرون إلى أنّ بعض الشركات قد تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح من أجل تحسين المحتوى المعلوماتي لبياناتها وقوائمها المالية، وذلك من خلال التخفيف من حدة التقلبات السنوية لدخلها (Income Smoothing)، عن طريق نقل جزء من الربح المتحقق في السنة التي تكون فيها أرباحها مرتفعة إلى السنة التي تكون فيها أرباحها منخفضة، وذلك بتطبيق الإجراءات المتعارف عليها في المحاسبة التي تقوم على أساس الاستحقاق (Holland and Ramsay, 2003; Vieira, 2016).

ولقد تناولت العديد من الدراسات السابقة العوامل التي دفعت الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح، وكان أهمها إتمام تعاقدات الشركة مع أصحاب المصالح. وقد قسّمت معظم الدراسات السابقة التعاقدات إلى نوعين، الأول هو التعاقدات الخاصة بالاقتراض التي عادة تكون مقيّدة بمجموعة من الشروط، وعند مخالفة هذه الشروط تكون النتيجة إما إنهاء التعاقد أو تطبيق الشروط الجزائية على الشركة، وبالتالي قد يتولد الدافع لدى الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للديون (Balsam et al., 2003; Roychowdhury, 2006; Abbadi et al., 2016). أما النوع الثاني فهو التعاقدات الخاصة بتعويضات الإدارة (المكافآت) التي تعتمد بشكل أساسي على رقم الأرباح أو وصول سعر السهم إلى حد معين بحيث إذا بلغ ذلك الحد سوف يحصل المديرون على نسبة من الأرباح كمكافأة، وهذا من شأنه أن يدفع الإدارة نحو زيادة الأرباح بغرض تحقيق منافع شخصية (Healy, 1985). كما أشار (Watts and Zimmerman, 1986) إلى أنّ ربط الحوافز أو

إلى أن سلوك إدارة الأرباح أكثر وضوحاً في الشركات الكبيرة مقارنة بالشركات الصغيرة. أما دراسة (Kapoor & Goel, 2019) فقد جاءت لاستكشاف تأثير الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ولجنة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الهندية. ولتحقيق هدف الدراسة، تم فحص أثر كل من عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة، ونسبة مشاركة الأعضاء المستقلين في اجتماعات مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة مقاساً بعدد اجتماعات مجلس الإدارة التي تعقد في العام، وأنشغالات الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة مقاساً بعدد الأعضاء المستقلين الذين يملكون أربع عضويات على الأقل في مجالس إدارة شركات مساهمة عامة أخرى، وعدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق الداخلي، ونسبة مشاركة الأعضاء المستقلين في اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي، وحجم لجنة التدقيق الداخلي على الحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك على عينة مكونة من 305 شركات هندية مساهمة عامة خلال الفترة (2007-2012). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مشاركة الأعضاء المستقلين في اجتماعات مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح، حيث تبين أن مشاركة الأعضاء المستقلين في اجتماعات مجلس الإدارة تحدّ من ممارسة إدارة الأرباح وتؤدي إلى إصدار بيانات مالية ذات جودة عالية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق الداخلي ومشاركتهم في اجتماعات اللجنة وبين ممارسة إدارة الأرباح، حيث اتضح أن استقلالية ومشاركة الأعضاء المستقلين في اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي تساعدهم على مراقبة ممارسات إدارة أرباح الشركة بفعالية وتخلق قيمة للشركة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Azzoz & Khamees, 2016) التي هدفت إلى فحص تأثير خصائص الحاكمية المؤسسية المتمثلة بحجم مجلس الإدارة، واستقلالية أعضاء المجلس، والجمع بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وحجم لجنة التدقيق الداخلي، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق الداخلي، واستقلالية اللجنة، على جودة الأرباح والحد من ممارسة إدارة الأرباح، وذلك على عينة تتكون من 73 شركة مالية من قطاعي البنوك والتأمين خلال الفترة (2007-2012). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية

المكافآت بصافي الدخل يوفر الدافع والحافز لدى المديرين لاختيار الطرق المحاسبية واستخدام اجتهاداتهم الشخصية في التقديرات المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة الأرباح، من أجل زيادة المكافآت. وقد يتم ذلك بتحويل جزء من أرباح الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية. ولقد تناول الفكر المحاسبي الطرق التي من خلالها يمكن اكتشاف ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات، حيث تم الاعتماد على مفهوم المستحقات (Accruals)، وتتكون هذه المستحقات من نوعين هما المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) التي من خلالها تقوم الإدارة بممارسة تقديراتها الشخصية في الاختيار بين البدائل والمعالجات المحاسبية بهدف إظهار الأرباح على غير حقيقتها؛ إما بزيادتها أو تخفيضها بالاعتماد على دوافع الإدارة (Jiambalvo et al., 2002)، والمستحقات غير الاختيارية (Non-discretionary Accruals) التي لا تخضع لسيطرة الإدارة (Dechow et al., 1995).

الدراسات السابقة

أجريت العديد من الدراسات في مختلف دول العالم لدراسة أثر فاعلية مجلس الإدارة في الحدّ من ممارسة إدارة الأرباح، كما تناولت دراسات أخرى أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح في الشركات. وفيما يلي استعراض لأبرز هذه الدراسات، ومنها دراسة (Tham et al., 2019) التي هدفت إلى معرفة ما إذا كان لتعدد عضوية أعضاء مجلس الإدارة أثر في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأسترالية، وذلك على عينة مكونة من 363 شركة خلال الفترة (2008-2012). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة والحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث تبين أن الشركات التي يمتلك فيها أعضاء مجلس الإدارة عضويات مختلفة في مجالس إدارات شركات أخرى تظهر فيها مستويات أقل من إدارة الأرباح. وتؤكد نتائج الدراسة على قابلية تطبيق نظرية الاعتماد على الموارد لتفسير هذه العلاقة، حيث تشير إلى أن تبادل الأعضاء للخبرات والمهارات والمعلومات والموارد الأخرى المتأتية من تعدد عضوياتهم يساعدهم في الحدّ من نطاق إدارة الأرباح في الشركات. كما تشير نتائج الدراسة

تتكون من 67 شركة مكسيكية مساهمة عامة خلال الفترة (2005-2015). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من الملكية العائلية والملكية المؤسسية وبين ممارسة إدارة الأرباح، أي أن إدارة الأرباح تقل مع وجود الملكية العائلية والملكية المؤسسية، ولكن يختلف التأثير باختلاف حجم الشركة. وقد تم تفسير هذه النتيجة بأن الملكية تعتبر آلية تنظيمية فعالة تحد من إدارة الأرباح من خلال الإشراف والمشاركة عن كثب في الإدارة. وتتعارض نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Bataneh et al., 2018) التي هدفت إلى فحص أثر الملكية العائلية وخصائص مجلس الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح، وذلك على عينة تتكون من 43 شركة صناعية خلال الفترة (2011-2016). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الملكية العائلية وممارسة إدارة الأرباح. وقد فسرت هذه العلاقة بأن الشركات العائلية قد تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح، وذلك بسبب التحديات الاقتصادية منذ الربيع العربي، وكذلك لمواجهة الانخفاض في الربحية في السنوات الأخيرة.

أما دراسة (Maswadeh, 2018) فقد هدفت إلى فحص أثر هيكل الملكية في الشركات الأردنية الصناعية المدرجة في البورصة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. ولتحقيق هدف الدراسة، تم قياس هيكل الملكية من خلال الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية ونسبة تركيز الملكية على عينة تتكون من 63 شركة صناعية مساهمة عامة خلال الفترة (2012-2016). وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز الملكية وممارسة إدارة الأرباح، في حين لم تتوصل الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للملكية المؤسسية والملكية الأجنبية على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية. وتتفق بعض نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Alzoubi, 2016) التي هدفت لفحص العلاقة بين هيكل الملكية والحد من ممارسة إدارة الأرباح. وقد تم قياس هيكل الملكية من خلال: نسبة الأسهم المملوكة من قبل مدراء تنفيذيين، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل مديريين مستقلين، ونسبة الملكية الأجنبية، ونسبة الملكية العائلية، ونسبة تركيز الملكية، ونسبة الملكية المؤسسية على عينة تتكون من 62 شركة صناعية مساهمة عامة لعام 2013. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة

بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق وكل من جودة الأرباح وممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأردنية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة التدقيق وجودة الأرباح وعلاقة عكسية لحجم اللجنة مع ممارسة إدارة الأرباح. وتتعارض نتائج الدراستين السابقتين مع دراسة (Fadzilah, 2017) التي هدفت إلى فحص العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح بين الشركات العائلية الماليزية، وتمثلت خصائص مجلس الإدارة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والجمع بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وحجم مجلس الإدارة، وانشغالات أعضاء مجلس الإدارة، وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة، وذلك على عينة تتكون من 184 شركة عائلية خلال الفترة (2009-2012). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وبين ممارسة إدارة الأرباح. وهذا يشير إلى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وتكرار اجتماعاتهم غير فعالة في رقابة ممارسات إدارة أرباح في الشركات العائلية الماليزية. أما دراسة (Garven, 2015) فقد هدفت إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة المتمثلة في: عدد اجتماعات مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وخبرة أعضائه، والجمع بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة، ومتوسط قيمة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وخصائص لجنة التدقيق الداخلي على ممارسة إدارة الأرباح وذلك على عينة تتكون من 148 شركة خلال الفترة (2005-2007). ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق الداخلي واستقلالية مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الجمع بين منصبى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي وممارسة إدارة الأرباح.

أما فيما يتعلق بهيكل الملكية وممارسة إدارة الأرباح، فقد جاءت دراسة (San Martin Reyna, 2018) لفحص العلاقة بين هيكل الملكية وممارسة إدارة الأرباح. ولتحقيق هدف الدراسة، تم قياس هيكل الملكية من خلال الملكية العائلية والملكية الأجنبية ونسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين على عينة

مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة)، والمتغيرات المرتبطة بهيكل الملكية المتمثلة في (الملكية المؤسسية، والملكية الحكومية، والملكية الأجنبية) معاً ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وهذه المتغيرات لم تنطبق لها الدراسات السابقة في الأردن بشكل مجتمع، حسب علم الباحثين، كما تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بأنها استخدمت مؤشراً إجمالياً (عاماً) لقياس فاعلية مجلس الإدارة (Board of Directors Score)، حيث تم دمج جميع متغيرات خصائص مجلس الإدارة وتم التعبير عنها برقم محدد، وبناءً عليه يتم قياس فاعلية وكفاءة مجلس الإدارة بشكل عام. وتعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي انفردت باستخدام هذا الأسلوب لقياس فاعلية مجلس الإدارة في الأردن حسب علم الباحثين.

منهجية الدراسة مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان للفترة (2014-2017)، التي بلغ عددها (93) شركة منها (47) شركة صناعية و (46) شركة خدمية كما هي في نهاية عام 2017. وقد تم استثناء الشركات المساهمة العامة في القطاع المالي، وذلك لاختلاف طبيعة أعمالها ونشاطاتها وهيكلها المحاسبي، إضافة إلى أن قياس المستحقات الاختيارية للقطاع المالي يختلف تماماً عن قياس المستحقات الاختيارية للقطاعات الأخرى. وتم اعتماد عدة معايير لأغراض تحديد عينة الدراسة، وهي أن تكون أسهم الشركة مدرجة ومندولة طيلة فترة الدراسة، وأن لا تكون الشركة قد خضعت للاندماج خلال سنوات الدراسة، وذلك لتوحيد معايير المقارنة، وأن تتوفر المعلومات كافة المتعلقة بمتغيرات الدراسة. وبتطبيق الشروط السابقة بلغ عدد شركات عينة الدراسة (87) شركة منها (41) شركة صناعية و (46) شركة خدمية، وتشكل عينة الدراسة ما نسبته 94% من مجتمع الدراسة.

نموذج الدراسة

تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، ويمكن التعبير عن الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال معادلة الانحدار التالية:

ذات دلالة إحصائية بين كل من ملكية المديرين التنفيذيين، ونسبة الملكية المؤسسية، ونسبة تركيز الملكية، ونسبة الملكية العائلية، وبين الحد من ممارسة إدارة الأرباح. كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين كل من نسبة الأسهم المملوكة من قبل مديرين مستقلين ونسبة الملكية الأجنبية وبين الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة.

وتتعارض نتائج هاتين الدراستين مع دراسة (Farouk and Bashir, 2017) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الأجنبية وممارسة إدارة الأرباح، كما توصلت إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الادارية ونسبة تركيز الملكية وممارسة إدارة الأرباح، وذلك بفحص عينة من الشركات النيجيرية خلال الفترة (2008-2014). وقد أوصت الدراسة بضرورة الرقابة على المستثمر الأجنبي في أثناء وجوده في مجلس الإدارة لأن وجوده قد يشجع الإدارة على الانخراط في إدارة الأرباح فقط للإشارة إلى أن الشركة تعمل بشكل جيد، وكذلك تشجيع زيادة ملكية الأسهم من قبل الإدارة لأن ذلك ربما يزيد من شعورهم بالانتماء إلى الشركة، وهذا سيؤدي بدوره إلى التخفيف من ميولهم الانتهازية. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Parveen et al., 2016) التي هدفت إلى فحص أثر هيكل الملكية على ممارسة إدارة الأرباح، حيث تم قياس هيكل الملكية من خلال: نسبة الأسهم المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل الشركات الحليفة، ونسبة الملكية الحكومية، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل مستثمرين محليين، ونسبة الملكية الأجنبية، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل مؤسسات مالية، على عينة تتكون من 20 بنكاً خلال الفترة (2000-2012). حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة الأسهم المملوكة من قبل الشركات الحليفة، ونسبة الأسهم المملوكة من قبل مستثمرين محليين، ونسبة الملكية الأجنبية، وبين ممارسة إدارة الأرباح في البنوك.

بعد استعراض الدراسات السابقة، تختلف هذه الدراسة عن سابقتها في أنها تم تطبيقها على البيئة الأردنية؛ إذ قامت هذه الدراسة بأخذ عدد من المتغيرات المتعلقة بفاعلية مجلس الإدارة، وهي (استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وانشغالات

أهمها اعتبار المستحقات غير الاختيارية ثابتة عبر الزمن، حيث تجاهل النموذجان تأثير الظروف الاقتصادية على المستحقات غير الاختيارية للشركة (Dechow et al., 1995). بعدها اقترح Jones (1991) نموذجاً خفف من حدة افتراضات نموذجي (1986) DeAngelo، (1985) Healy المتعلقة بثبات واستقرار المستحقات غير الاختيارية، وافترض هذا النموذج التحكم في تأثير تغيرات الظروف الاقتصادية للشركة على المستحقات غير الاختيارية من خلال إدخال إجمالي الأصول الثابتة والتغير في الإيرادات في معادلة الانحدار، حيث يقوم النموذج على افتراضين هما أن إجمالي الأصول الثابتة يحدد مصروف الاهتلاك، وأن التغير في رأس المال العامل ينتج من التغير في الإيرادات. ولكن من عيوب هذا النموذج أنه تجاهل احتمالية أن يقوم المديرين بممارسة إدارة الأرباح من خلال الإيرادات وافترض ان المديرين يمارسون إدارة الأرباح فقط من خلال المصروفات. لذا قام (Dechow et al., 1995) بالتعديل على نموذج Jones، (1991)، وذلك من خلال إضافة التغير في الذمم المدينة عند احتساب المستحقات غير الاختيارية. ويعمل هذا النموذج على تقسيم المستحقات الكلية إلى مستحقات اختيارية، ومستحقات غير اختيارية. ومن ثم يتم تحديد ممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات الاختيارية باعتبارها الأكثر عرضة لممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة عند إعداد البيانات المالية من خلال استخدام السياسات والتقديرات المحاسبية كونها تخضع للتقدير والحكم الشخصي (Hsu & Koh, 2005).

ويعتبر نموذج (Modified Jones Model) من أقوى النماذج الحالية في قياس وكشف ممارسة إدارة الأرباح (Al-Thuneibat et al., 2016; Bos et al., 2013; Guay et al., 1996; Dechow et al., 1995). وفي هذه الدراسة. تم تقدير معالم نموذج جونز المعدل باستخدام بيانات المقطع العرضي Cross-sectional (modified jones model، وليس تحليل السلاسل الزمنية (Time-series modified Jones model). حيث أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن التحليل المقطعي لنموذج جونز المعدل لتقدير المستحقات الاختيارية وغير الاختيارية له مزايا عديدة مقارنة بتحليل السلاسل الزمنية، حيث ينتج عنه حجم عينة أكبر ليسهل اختبار الفرضيات، ويخضع لتحيز أقل مما يعزز كفاءة

$$ABSDA_{it} = \beta_0 + \beta_1 BIND_{it} + \beta_2 BSIZE_{it} + \beta_3 BUSDIR_{it} + \beta_4 BMEET_{it} + \beta_5 INSOWN_{it} + \beta_6 FOROWN_{it} + \beta_7 GOVOWN_{it} + \beta_8 FSIZE_{it} + \beta_9 LEV_{it} + \beta_{10} BM_{it} + \beta_{11} FAUT_{it} + \epsilon_{it}$$

حيث $ABSDA_{it}$: القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية للشركة i ولل سنة t ، $BIND_{it}$: استقلالية مجلس الإدارة للشركة i ولل سنة t ، $BSIZE_{it}$: حجم مجلس الإدارة للشركة i ولل سنة t ، $BUSDIR_{it}$: انشغالات مجلس الإدارة للشركة i ولل سنة t ، $BMEET_{it}$: اجتماعات مجلس الإدارة للشركة i ولل سنة t ، $INSTOWN_{it}$: الملكية المؤسسية للشركة i ولل سنة t ، $FOROWN_{it}$: الملكية الأجنبية للشركة i ولل سنة t ، $GOVOWN_{it}$: الملكية الحكومية للشركة i ولل سنة t ، $FSIZE_{it}$: حجم الشركة للشركة i ولل سنة t ، LEV_{it} : نسبة الرفع المالي للشركة i ولل سنة t ، BM_{it} : القيمة الدفترية بالنسبة للقيمة السوقية للشركة i ولل سنة t ، $FAUT_{it}$: نوع شركة التدقيق للشركة i ولل سنة t ، ϵ_{it} : خطأ التقدير العشوائي i ولل سنة t .

متغيرات الدراسة وأسلوب قياسها

المتغير التابع: إدارة الأرباح

تم استخدام طريقة المستحقات (Accruals Approach) لقياس إدارة الأرباح لأنها تعتبر من أكثر الطرق شيوعاً للكشف عن ممارسة إدارة الأرباح (Dechow et al., 1995; Li et al., 2014). ولقد ناقشت الأدبيات السابقة عدة نماذج لحساب إجمالي المستحقات. وتشمل هذه النماذج تلك التي طورها Healy (1985)، DeAngelo (1986)، Jones (1991)، Sloan (1993)، and Sweeney (1995)، Kothari, Leone and Wasle (2005).

فقد قام نموذج Healy (1985) بقياس إدارة الأرباح من خلال مقارنة معدل مجموع المستحقات ونسبتها إلى مجموع الموجودات. وتختلف دراسة Healy عن بقية الدراسات في أنها تتنبأ بحدوث ظاهرة إدارة الأرباح بشكل نظامي في كل فترة. أما نموذج DeAngelo (1986)، فقد قام باكتشاف إدارة الأرباح عن طريق احتساب الاختلافات بين إجمالي المستحقات بين فترتين وقسمتها على إجمالي الأصول أول الفترة الأخيرة. ولقد وُجهت عدة انتقادات لنموذجي Healy (1985)، DeAngelo (1986) كان

- ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات للشركة i خلال الفترة t .
 ΔREC_{it} : التغير في الذمم المدينة للشركة i خلال الفترة t .
 PPE_{it} : إجمالي الأصول الثابتة للشركة i خلال الفترة t .
 TA_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i عند نهاية الفترة $t-1$.
 ε_{it} : الخطأ.

وعن طريق المعادلة التالية، تم حساب مجموع المستحقات الكلية باستخدام طريقة الميزانية (Balance Sheet Approach).

المعادلة (2):

$$TAC_{it} = \left(\frac{\Delta CA_{it} - \Delta CL_{it} - \Delta CASH_{it} - \Delta DCL_{it} - DEP_{it}}{TA_{it-1}} \right)$$

حيث:

- TAC_{it} : مجموع المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .
 ΔCA_{it} : التغير في الأصول المتداولة للشركة i خلال الفترة t .
 ΔCL_{it} : التغير في الالتزامات المتداولة للشركة i خلال الفترة t .
 $\Delta CASH_{it}$: التغير في النقدية للشركة i خلال الفترة t .
 ΔDCL_{it} : التغير في الدين الذي يتضمن الالتزامات المتداولة للشركة i خلال الفترة t .
 DEP_{it} : قيمة مصروف الاهتلاك للشركة i خلال الفترة t .
 TA_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i عند نهاية الفترة $t-1$.

ومن ثم تم تحديد المستحقات غير الاختيارية (NDA_{it}) لكل شركة من شركات العينة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، من خلال معالم النموذج المقدرة ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) كما في المعادلة (3):

المعادلة (3):

$$NDA_{it} = \hat{a}_1 \left(\frac{1}{TA_{it-1}} \right) + \hat{a}_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{TA_{it-1}} \right) + \hat{a}_3 \left(\frac{PPE_{it}}{TA_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث:

- NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة t .
 ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات للشركة i خلال الفترة t .
 ΔREC_{it} : التغير في الذمم المدينة للشركة i خلال الفترة t .

ودقة التقديرات، كما يسمح التحليل المقطعي لنموذج جونز المعدل بفحص عينات من الشركات الناشئة حديثة التأسيس (Zhong et al., 2007; Bartov et al., 2000; Defond & Jiambalro, 1994). أما طريقة السلاسل الزمنية فإنها تعاني من انحياز محتمل البقاء (Potential survivorship bias)، حيث تتطلب بشكل عام ما لا يقل عن 10 سنوات من المشاهدات لتحقيق مستوى معقول من كفاءة التقدير (Dechow et al., 1995) إلا أن نموذج جونز المعدل قد يعاني من بعض العيوب، حيث يمكن أن يؤدي إلى تقدير غير دقيق للمستحقات الاختيارية في حالة المستويات القصوى للأداء المالي لدى الشركة (Dechow et al. 2012). لذا قام (Kothari, Leone and Wasle, 2005) بتطوير نموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية (Performance-matched discretionary accruals model) بهدف تجنب بعض العيوب الموجودة في تقدير المستحقات الاختيارية التي قد ينتجها نموذج جونز المعدل في حالة المستويات القصوى للأداء المالي للشركة. واقترح هذا النموذج إضافة العائد على الأصول (ROA) كمتغير إضافي على نموذج جونز المعدل الذي بدوره يعمل كضابط للأداء المالي للشركة.

النماذج المستخدمة في الدراسة

1. نموذج جونز المعدل (1995) Modified Jones Model

تم قياس إدارة الأرباح عن طريق استخدام نموذج جونز المعدل (Modified Jones Model) المقترح في دراسة (Dechow et al., 1995) الذي قام بالتعديل على نموذج (Jones, 1991) من خلال إضافة التغير في الذمم المدينة عند احتساب المستحقات غير الاختيارية.

ولتقدير المستحقات الكلية باستخدام نموذج جونز المعدل، تم استخدام معادلة الانحدار التالية:

المعادلة (1):

$$\frac{TAC_{it}}{TA_{it-1}} = a_1 \left(\frac{1}{TA_{it-1}} \right) + a_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{TA_{it-1}} \right) + a_3 \left(\frac{PPE_{it}}{TA_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث:

TAC_{it} : مجموع المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .

ومن ثم يتم تحديد المستحقات غير الاختيارية (NDA_{it}) لكل شركة من شركات العينة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، من خلال معالم النموذج المقدرة ($\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$) بنفس الطريقة السابقة، ولكن بإدخال متغير جديد وهو العائد على الأصول في معادلة الانحدار.

المتغيرات المستقلة

المتغير المستقل الأول: فاعلية مجلس الإدارة

(Board of Directors Effectiveness)

1- استقلالية مجلس الإدارة

تعدّ استقلالية مجلس الإدارة من أبرز محددات الخصائص النوعية لمجلس الإدارة؛ أي أن تكون غالبية أعضاء مجلس الإدارة من غير الإدارة التنفيذية. وتلعب استقلالية المجلس دوراً هاماً في عملية الحد من تضارب المصالح بين الملاك والمديرين، كما يمكن اعتبار استقلال مجلس الإدارة آلية لوقف مصادرة ثروة الأقلية من المساهمين في الشركات التي توجد فيها ملكيات مركزة. وإن استقلالية المجلس تعزز من قيامه بمهامه الإشرافية والرقابية وبالتالي ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم والحد من ممارسة إدارة الأرباح. ونظراً للفشل المالي الذي تعرضت له كبرى الشركات مثل (Enron; WorldCom)، فقد حظي دور استقلالية مجلس الإدارة في الرقابة على المديرين التنفيذيين للشركات باهتمام غير مسبوق في حاكمية الشركات حول العالم (Chen et al., 2015). وقد عرّف دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الأردني عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي بأنه العضو الذي لا يكون موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها. وقد توصلت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود أثر إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، مثل دراسات (Marra et al., 2011; Chen et al., 2015; Azzam, 2017; Kapoor & Goel, 2019)، لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في عملية ممارسة إدارة الأرباح.

2- حجم مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مهمة الرقابة والإشراف على أداء الإدارة للحد من سلوكها النفعي، والعمل بمصداقية بما يخدم وتحقيق

PPE_{it} : إجمالي الأصول الثابتة للشركة i خلال الفترة t .
 TA_{it-1} : مجموع الأصول في بداية السنة المالية للشركة i في السنة t .
 ε_{it} : الخطأ.

ومن ثم جرى احتساب المستحقات الاختيارية لكل شركة، وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، كما يلي:

$$DA_{it} = TAC_{it} - NDA_{it}$$

حيث:

DA_{it} : المستحقات الاختيارية للشركة i خلال الفترة t التي سوف يتم قياس إدارة الأرباح من خلالها.
 TAC_{it} : مجموع المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .
 NDA_{it} : المستحقات غير الاختيارية للشركة i خلال الفترة t .

2. نموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية

Performance-matched Discretionary Accruals Model (PMDAM)

وقد اقترح هذا النموذج إضافة العائد على الأصول (الاستثمار) ROA كمتغير إضافي على نموذج جونز المعدل، الذي بدوره يعمل كضابط للأداء المالي للشركة الذي تم تضمينه في معادلة الانحدار (Regression model) بحيث أصبحت على النحو التالي:

$$\frac{TAC_{it}}{TA_{it-1}} = a_1 \left(\frac{1}{TA_{it-1}} \right) + a_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}}{TA_{it-1}} \right) + a_3 \left(\frac{PPE_{it}}{TA_{it-1}} \right) + a_4 ROA_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

TAC_{it} : مجموع المستحقات الكلية للشركة i خلال الفترة t .
 ΔREV_{it} : التغير في الإيرادات للشركة i خلال الفترة t .
 ΔREC_{it} : التغير في الذمم المدينة للشركة i خلال الفترة t .
 PPE_{it} : إجمالي الأصول الثابتة للشركة i خلال الفترة t .
 TA_{it-1} : إجمالي الأصول للشركة i عند نهاية الفترة $t-1$.
 ROA_{it} : صافي الدخل مقسوماً على مجموع الأصول للشركة i خلال الفترة t .
 ε_{it} : الخطأ.

عضوياتهم (Azzam, 2017)، حيث يقومون بالإشراف على قرارات المديرين التنفيذيين بشكل كاف، وهذا يساهم في تعزيز الأداء المالي للشركات ويحدّ من ممارسة إدارة الأرباح (Ferris et al., 2003). وكما توصلت دراسة Hashim and Abdul (2011) إلى أن جودة الأرباح المحاسبية تزداد مع زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المنشغلين. أما وجهة النظر الأخرى فهي ترى أن أعضاء مجلس الإدارة المنشغلين بإدارة شركات أخرى يكرسون اهتماماً أقل للشركة المعنية، وبالتالي يكون المجلس المكون من أعضاء مستقلين مشغولين غير فعّال في الرقابة على شؤون الشركات. لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في عملية ممارسة إدارة الأرباح.

4- اجتماعات مجلس الإدارة

لقد أشارت تعليمات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة العامة المدرجة لعام 2017 إلى الأمور الخاصة المتعلقة باجتماعات مجلس الإدارة، حيث يعقد مجلس إدارة الشركة اجتماعاته بدعوة خطية من رئيسه أو بناءً على طلب خطي يقدم إلى رئيس المجلس من ربع أعضائه على الأقل، كما يتم الاجتماع بحضور الأكثرية المطلقة لأعضائه، ويكون التصويت على قرارات المجلس شخصياً، ولا يجوز التوكيل فيه. كما تصدر قرارات المجلس بالأكثرية المطلقة للأعضاء الحاضرين. ويعقد المجلس اجتماعاً واحداً على الأقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد اجتماعاته خلال السنة المالية عن ستة اجتماعات، على أن يتم الإفصاح عن عدد الاجتماعات في التقرير السنوي للشركة. ولقد أظهرت الدراسات السابقة تضارباً في العلاقة بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح. فقد أشارت دراستا (Gulzar, 2011; Bala et al., 2015) إلى وجود علاقة إيجابية بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح، حيث كلما زاد عدد اجتماعات مجلس الإدارة أدى ذلك إلى زيادة مستوى ممارسة إدارة الأرباح. هذا في حين أشارت دراسة (Gonzalez and Garcia-Meca, 2014) إلى وجود علاقة عكسية بين تكرار اجتماعات مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح. لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في عملية ممارسة إدارة الأرباح.

مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة بالشركة. ويعتبر حجم مجلس الإدارة عاملاً هاماً في فعالية مجلس الإدارة (بطاينة وآخرون، 2019). وهناك وجهتا نظر فيما يتعلق بحجم المجلس وممارسة إدارة الأرباح. فبعض الدراسات ترى أنه كلما ارتفع عدد أعضاء مجلس الإدارة كانت هناك فرصة أكبر لتبادل الآراء والخبرات فيما يتعلق بإدارة الشركة المعنية ورفع أدائها إلى أعلى المستويات، على العكس من مجلس الإدارة الذي يتكون من عدد أعضاء أقل، الأمر الذي من الممكن أن يساهم في تثبيط مستوى إدارة الأرباح في الشركات (Ghosh et al., 2010; Al-Ghamdi, 2012; Daghsni et al., 2016). وقد أكدّ (Zalata and Roberts, 2016) أنه عندما يكون مجلس الإدارة كبيراً، غالباً ما يكون لديه عدد أكبر من الأعضاء المستقلين الذين يتمتعون بخبرات متنوعة وتكون لديهم القدرة على المطالبة بمعلومات خاصة بالشركة من الإدارة والحد من القيام بالأعمال والإجراءات غير الإعتيادية التي تؤدي إلى ممارسة إدارة الأرباح. أما وجهة النظر الأخرى فهي ترى أن زيادة حجم المجلس قد تؤدي إلى حدوث مشاكل تتعلق بالتنسيق والاتصال بين أعضاء المجلس، وهذا بدوره يقلل من قدرة المجلس على القيام بدوره فيما يتعلق بشؤون الشركة والرقابة عليها بشكل فعّال، وبالتالي زيادة مشكلة الوكالة (Habbash & Bajaher, 2014; Yermack, 1996; Jensen, 1993). فكلما كان حجم مجلس الإدارة أصغر كان أكثر تنسيقاً وأكثر إنتاجية وكان لدى أعضائه الوقت الكافي للتعبير عن آرائهم مما يعزز من عملية صنع واتخاذ القرارات (Azzoz & Khamees, 2016).

3- انشغالات مجلس الإدارة

لقد عرّف (Field et al., 2013) الأعضاء المشغولين بأنهم الأعضاء الذين يعملون في العديد من مجالس إدارة الشركات. وقد حدّد دليل قواعد الحاكمية المؤسسية الأردني الحد الأعلى لعضويات مجلس الإدارة بخمس عضويات. وقد تضاربت وجهات النظر في الدراسات السابقة فيما يتعلق بالمزايا أو الأضرار التي يقدمها أعضاء مجلس الإدارة المنشغلون للشركات وانعكاساتها على ممارسة إدارة الأرباح. فبعض الدراسات ترى أن أعضاء مجلس الإدارة المنشغلين (الذين يملكون ثلاث عضويات وأكثر في شركات مختلفة) يمنحون مزايا للشركة، وذلك لربما بسبب المؤهلات العملية والخبرة المتأتية من تعدد

المتغير المستقل الثاني: هيكل الملكية

(Ownership Structure)

1. الملكية المؤسسية

لقد أظهرت العديد من الدراسات أن تركّز الملكية في يد المؤسسات مثل البنوك وشركات التأمين وشركات الاستثمار وغيرها له دور إيجابي في الرقابة على الشركة والمشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات المصيرية الخاصة بها. كما يمتلك هؤلاء المستثمرون الموارد اللازمة لمراقبة نشاطات الشركة ويمكنهم الحصول على المعلومات الخاصة بها؛ أي أن الملكية المؤسسية تساعد على تخفيض تكاليف الوكالة، وبالتالي الحد من قدرة المديرين على إدارة أرباح الشركة (Aygün et al., 2014; Alzoubi, 2016)، بينما أظهرت دراسات أخرى أن ملكية المؤسسات لا تلعب دوراً فعالاً في الرقابة على نشاطات الإدارة التنفيذية، وأن جودة الأرباح تقل مع زيادة نسبة امتلاك المؤسسات. لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في عملية ممارسة إدارة الأرباح.

2. الملكية الأجنبية

أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن زيادة استثمار الشركات الأجنبية في الشركات المحلية تؤدي إلى تقليل مستوى إدارة الأرباح وزيادة جودة التقارير المالية بسبب دورها الرقابي على سلوك الإدارة (Farouk and Bashir, 2017; Alzoubi, 2016; Omar and Hind, 2012). ويمكن للمستثمرين الأجانب ممارسة دورهم الرقابي على الشركات بشكل مباشر وغير مباشر؛ أما الرقابة المباشرة فتتم من خلال استخدام حق التصويت للتأثير على قرارات الإدارة، وأما الرقابة غير المباشرة فتتم من خلال التهديد من قبل المستثمرين الأجانب بسحب استثماراتهم من الشركات المحلية المستثمر فيها (Aggarwal et al., 2011). كما أن للاستثمار الأجنبي دوراً كبيراً في تحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في الشركات المحلية، خصوصاً إذا كان المستثمرون الأجانب من دولة تمتاز بحاكمية مؤسسية عالية ويستثمرون في شركات تمتاز بحاكمية مؤسسية ضعيفة. لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في عملية ممارسة إدارة الأرباح.

3. الملكية الحكومية

ويقصد بها نسبة الأسهم المملوكة من قبل الحكومة في الشركات؛ فقد تمتلك الحكومة فيها حصة مهيمنة بشكل مباشر أو غير مباشر. وهناك عدة وجهات نظر في الدراسات السابقة فيما يخص الملكية الحكومية وأثرها في ممارسة إدارة الأرباح. فقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أن الشركات التي تزداد فيها الملكية الحكومية هي أكثر عرضة لممارسة إدارة الأرباح (Yen et al., 2007). وقد يعود ذلك ربما إلى اهتمام الحكومة بتحصيل إيرادات أكبر من الضرائب، وبالتالي قد تلجأ إلى الضغط على الإدارة لاتخاذ قرارات تؤدي إلى زيادة الأرباح ومن ثم زيادة الضريبة المدفوعة للحكومة. كما قد تهتم الحكومة بتحسين جودة الأرباح من أجل تحسين الحاكمية المؤسسية في الشركات التي تملكها، وذلك لدعم وجود سوق مال كفء يستقطب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، ويقلل من تكلفة رأس المال للشركات المحلية (Le & Buck, 2011). وقد تنتج العلاقة الإيجابية بين الملكية الحكومية وممارسة إدارة الأرباح أيضاً عن ضعف الدور الرقابي لممثلي الحكومة في الشركات على الإدارة التنفيذية، وذلك بسبب عدم وجود منافع مادية شخصية متأتية لهم من رقابتهم على الإدارة باستثناء المكافآت التي يحصلون عليها مقابل حضورهم اجتماعات مجالس الإدارة، مما يجعلهم لا يكثرثون بعملية الرقابة على الإدارة أو ربما احتمالية التواطؤ معها لاستغلال الشركة (Shleifer & Vishny, 1994; Le & Buck, 2011).

المتغيرات الضابطة

1. حجم الشركة

تم قياس حجم الشركة من خلال اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول في نهاية السنة المالية. وقد أشارت بعض الدراسات السابقة إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح، مثل دراسات (Kim et al., 2003; Al-Ghamdi, 2012; Rahbar & Khodadady, 2015)، وذلك لأن الشركات ذات الحجم الكبير تمتاز بنظام رقابة داخلي قوي، وتدقق قوائمها المالية من قبل كبرى مكاتب تدقيق الحسابات، وتخضع بشكل أكبر لرقابة المساهمين، وبالتالي تكون أقل عرضة لممارسة إدارة الأرباح. في حين توصلت دراستا (Ali et al., 2015; Alzoubi, 2016) إلى

تفسر جزءاً من عوائد الاسهم، حيث يعد ارتفاع نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية حسب هذا الرأي مؤشراً رئيساً لانخفاض التوقعات بخصوص الاداء المستقبلي، وبهذا المفهوم فإن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى Financial Distress. كما أشارت دراسة (Azzam, 2017) إلى أن نسبة القيمة الدفترية للسهم إلى القيمة السوقية تستخدم لقياس قيمة ونمو الشركة؛ إذ إن انخفاض أو ازدياد هذه النسبة يمكن أن يتضمن مؤشراً جيداً أو سلباً للرافعة المالية وأرباح الشركة ونسبة مبيعاتها. وقد ترتبط نسبة القيمة الدفترية للسهم إلى القيمة السوقية مع قيام الشركة بإدارة أرباحها. وهذا أكد عليه (Louis, 2004)؛ إذ إن الشركات التي لديها نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية منخفضة تكون أكثر حساسية تجاه تقلبات الأرباح، وبالتالي ستكون تحت حافز وضغط أكبر لممارسة إدارة الأرباح من أجل تلبية النمو المتوقع في أرباحها. وبالتالي فإنه من المتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في ممارسة إدارة الأرباح.

4. نوع مكتب التدقيق

تم قياس نوع مكتب التدقيق الذي قام بتدقيق القوائم المالية للشركة من خلال ما إذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بمكاتب التدقيق الأربعة الكبرى العالمية (Big 4) وهي (PWC, KPMG, EY, Deloitte) أو مكتباً محلياً، ومن المتوقع أن يكون لاختلاف نوع مكتب التدقيق أثر في ممارسة إدارة الأرباح من قبل الشركات.

وبيين الجدول (1) تعريف المتغيرات في نموذج الدراسة وطريقة قياسها.

الجدول (1)

متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير التابع	الرمز	طريقة القياس
إدارة الأرباح	ABSDA	المستحقات الاختيارية وفقاً لنموذج جونز المعدل ونموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية.

وجود علاقة إيجابية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح، وذلك لأنها تواجه ضغوطاً أكبر من المستثمرين والمحللين الماليين لتحقيق زيادة في الأرباح. لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في عملية ممارسة إدارة الأرباح.

2. الرافعة المالية

تم قياس الرافعة المالية للشركات بقسمة متوسط إجمالي الالتزامات على متوسط إجمالي الأصول. وهناك اختلاف بين وجهات النظر في تفسير العلاقة بين الرافعة المالية وممارسة إدارة الأرباح. فبعض الدراسات أشارت إلى وجود علاقة إيجابية بينهما، ويفسر ذلك بأن الشركة التي ترتفع لديها نسبة المديونية تتعرض لمخاطر عدم القدرة على دفع التزاماتها وسدادها، وبالتالي قد تلجأ الإدارة إلى ممارسة إدارة الأرباح لتجنب المشاكل التعاقدية التي قد تنشأ عن الإخلال بهذه الالتزامات (Dechow et al., 1995; Lee, 2013; Vakilifard & Mortazari, 2016). بينما أشارت دراسات أخرى إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة المديونية وممارسة إدارة الأرباح. ويُعزى ذلك إلى أن الشركات التي تكون نسبة المديونية فيها مرتفعة يقل الحافز لدى الإدارة فيها لممارسة إدارة الأرباح بسبب قيود ومحددات اتفاقيات الديون التي تفرض نوعاً من الرقابة على إدارة الشركة من قبل الدائنين (Alzoubi, 2016). لذا يتوقع أن يكون لهذا المتغير أثر في عملية ممارسة إدارة الأرباح.

3. القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية

تعد دراسة (Fama and French, 1992) من أوائل الدراسات التي أشارت إلى أن نسبة القيمة الدفترية للسهم إلى القيمة السوقية

المتغيرات المستقلة	الرمز	طريقة القياس
فاعلية مجلس الإدارة		
استقلالية مجلس الإدارة	BIND	قسمة عدد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على مجموع عدد أعضاء المجلس.
حجم مجلس الإدارة	BSIZE	عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركات.
انشغالات مجلس الإدارة	BUSDIR	قسمة عدد الأعضاء الذين يشغلون ثلاث إدارات أو أكثر على مجموع عدد أعضاء المجلس.
اجتماعات مجلس الإدارة	BMEET	عدد الاجتماعات المبرمة لمجلس الإدارة خلال السنة المالية.
هيكل الملكية		
الملكية المؤسسية	INSOWN	نسبة ما تمتلكه الشركات أو المؤسسات المحلية من أسهم في الشركة.
ملكية المؤسسات الأجنبية	FOROWN	نسبة ما تمتلكه المؤسسات الخارجية غير الأردنية من أسهم في الشركة.
الملكية الحكومية	GOVOWN	نسبة ما تمتلكه الحكومة من أسهم في الشركة.
المتغيرات الضابطة	الرمز	طريقة القياس
حجم الشركة	FSIZE	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول في نهاية السنة المالية.
الرافعة المالية	LEV	قسمة متوسط إجمالي الالتزامات على متوسط إجمالي الأصول.
القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية	BM	قسمة القيمة الدفترية لحقوق الملكية على القيمة السوقية لحقوق الملكية.
نوع مكتب التدقيق	FAUT	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كان مكتب التدقيق مرتبطاً بمكاتب التدقيق الكبرى (BIG 4)، و (0) إذا كان خلاف ذلك.

فرضيات الدراسة

تحقيقاً لأهداف الدراسة، تمت صياغة الفرضيات التالية بالاعتماد على ما توصلت إليه الدراسات السابقة:

H1: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

H2: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

H3: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

H4: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين انشغالات

مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

H5: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح.

H6: توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الحكومية وإدارة الأرباح.

H7: توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح.

عرض وتحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

اختبار مدى ملاءمة البيانات للتحليل الإحصائي

هناك عدة فرضيات يجب أخذها بعين الاعتبار عند القيام بتحليل الانحدار، وهي:

1. أن تكون العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع علاقة خطية، وقد تمت صياغة العلاقة الخطية سابقاً.
2. أن يتبع كل من المتغير المستقل والمتغير التابع التوزيع الطبيعي، ولكن البيانات المجمعة لأهداف هذه الدراسة لم تكن موزعة توزيعاً طبيعياً، مما اضطر الباحثين إلى تحويل بعض المتغيرات ومنها حجم الشركة. ومع ذلك، هناك بعض المتغيرات التي لا يمكن تحويلها، وذلك بسبب أن قيمتها تساوي صفراً. وللتغلب على هذه المشكلة، تم اقتراح ضرورة استخدام (Robust standard errors) لغايات التحكم ببعض المتغيرات والحصول على نتائج دقيقة.
3. أن يكون تباين الخطأ العشوائي متجانساً (Homoscedasticity) عند كل قيمة من قيم المتغير المستقل. ولمعرفة ما إذا كانت البيانات متجانسة، قام الباحثون بإجراء اختبار، وبناءً على نتيجته تم الحكم على البيانات. فإذا كانت قيمة الاحتمالية أعلى من 5% تكون البيانات متجانسة وعلى الأغلب موزعة توزيعاً طبيعياً، أما إذا كانت القيمة أقل من 5% تكون البيانات غير متجانسة وفي الغالب تكون غير موزعة توزيعاً طبيعياً. وعند إجراء ذلك الاختبار، ظهرت النتائج التالية:

Breusch-Pagan/Cook-Weisberg Test for

Heteroscedasticity

H0: constant variance

Variables: fitted vatted values of abs1

Chi²(1) = 616.37

Prob > Chi² = 0.0000

تبين من نتيجة الاختبار أن قيمة الاحتمالية (probability) 0.000، وهي أقل من 5%، وبالتالي فإن البيانات غير متجانسة وغير موزعة توزيعاً طبيعياً. وللتغلب على هذه المشكلة، تم استخدام Robust standard errors.

4. خلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

التي تعرف بوجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار، مما ينتج عنه تحيز في قيمة المعلمات المقدرة Estimated Parameters، وبالتالي ضعف قدرة النموذج على التنبؤ. ويتم التأكد من ذلك من خلال إجراء اختبار (Durbin-Watson Test)، وتتراوح قيمة (DW) بين العددين (0 و 4). ويتم رفض وجود ظاهرة الارتباط الذاتي إذا كانت قيمة (D-W) تساوي 2 أو تقترب منه. وقد كانت نتيجة هذا الاختبار كما يلي:

Estat dwatson

Durbin-Watson d-statistic (12.343) = 1.792166

نلاحظ من نتيجة الاختبار أن قيمة (D.W.) تساوي 1.792166 وهذه القيمة تقترب من 2، مما يشير لخلو البيانات من مشكلة الارتباط الذاتي؛ أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

5. أن يكون الخطأ العشوائي غير مرتبط بالمتغير المستقل (Multicollinearity).

إن افتراض استقلال المتغيرات المستقلة في النموذج الخطي العام General Linear Model (GLM) هو أساس صلاحية تطبيق هذا النموذج، ولا يمكن اعتبار هذا النموذج ملائماً لعملية تقدير المعلمات إلا بتحقيق هذا الفرض (Gujarati, 2004). ولكن من الممكن والطبيعي أن تكون هناك علاقة وارتباط ما بين المتغيرات المستقلة، ولكن بشرط أن لا تزيد نسبة الارتباط بين متغيرين على 80% (Gurarti, 2004)، لأن ذلك سوف يؤثر على دقة النتائج، ومن الممكن أن يقدم ذلك نتائج غير حقيقية وقد يسبب تشويه العلاقة بين المتغيرات. ولذلك تم اختبار نموذج الانحدار من أجل التأكد من عدم وجود ارتباطات كبيرة بين المتغيرات المستقلة والضابطة. وفي حال وجود ارتباط عال، سوف يتم استبعاد ذلك المتغير حتى لا يفسد نتائج التحليل. ويوضح الجدول (2) نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة. ويمكن التوصل من الجدول (2) إلى عدم وجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة والضابطة تزيد على 80% تؤدي إلى تشويه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين جميع متغيرات الدراسة.

الجدول (2)

نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والضابطة

حجم المجلس	استقلالية المجلس	انشغالات المجلس	اجتماعات المجلس	الملكية المؤسسية	الملكية الأجنبية	الملكية الحكومية	حجم الشركة	الرافعة المالية	القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية	نوع مكتب التدقيق	
1.000											حجم المجلس
0.0430	1.000										استقلالية المجلس
0.1431	0.1386	1.000									انشغالات المجلس
0.1697	0.0676	-0.0213	1.000								اجتماعات المجلس
0.0876	-0.1630	0.1362	0.0490	1.000							الملكية المؤسسية
-0.0081	-0.2156	-0.0109	-0.1244	0.1462	1.000						الملكية الأجنبية
0.0939	-0.0559	-0.1199	0.0764	-0.0197	0.0464	1.000					الملكية الحكومية
0.3001	-0.0240	-0.0838	0.2083	0.1832	0.2082	0.4172	1.000				حجم الشركة
0.0791	-0.0872	0.0726	0.1754	-0.112	-0.0634	0.3913	0.1223	1.000			الرافعة المالية
-0.0049	0.0228	-0.0603	-0.1388	-0.0546	0.0344	-0.1576	-0.1419	-0.1645	1.000		القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية
-0.3090	0.1558	-0.1414	-0.2132	-0.3530	-0.2351	-0.1543	-0.3684	-0.0465	0.1156	1.000	نوع مكتب التدقيق

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغير التابع: إدارة الأرباح

يبين الجدول (3) نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع، وهو إدارة الأرباح، الذي تم احتسابه من خلال القيمة المطلقة لإجمالي

المستحقات الاختيارية المستخرجة حسب Modified Jones Model وكذلك من خلال بيان تكرار مشاهدات إدارة الأرباح في الشركات المبحوثة خلال الفترة (2014-2017)، على النحو التالي:

الجدول (3)
الإحصاء الوصفي لإدارة الأرباح (2014-2017)

المتغير	المقياس	جميع الشركات
المستحقات الاختيارية المطلقة	المتوسط الحسابي	0.0670
	الانحراف المعياري	0.0819
	القيمة العظمى	1.21
	القيمة الدنيا	0.000

(and Haneem, 2006)، وذلك بغية الوصول إلى مستوى الأرباح المطلوب لمآرب خاصة بالشركة. ومن الجدير بالذكر أنه تم أخذ القيمة المطلقة لهذه المستحقات لاعتبار الشركة ممارسة لإدارة الأرباح بغض النظر سواء كان ذلك بزيادة أو تخفيض رقم الربح المحاسبي المعلن.

1. المتغيرات المستقلة

المتغيرات المتعلقة بفاعلية مجلس الإدارة

اشتملت هذه المتغيرات على استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، وانشغالات مجلس الإدارة. ويبين الجدول (4) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات فاعلية مجلس الإدارة.

يُشير الجدول (3) إلى أن المتوسط الحسابي للمستحقات الاختيارية المطلقة قد بلغ (6.7%)، بانحراف معياري مقداره (8.19%). وقد بلغت أكبر قيمة (1.21)، في حين بلغت أصغر قيمة (0.000)، وهذا يعني أن الشركات الصناعية والخدمية تمارس إدارة الأرباح وتتلاعب بنتائجها باستخدام المرونة التي تقدمها المعايير المحاسبية بشكل مرتفع نسبياً إلى متوسط مقارنة بالدراسات الأخرى؛ إذ إن المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة لإدارة الأرباح في الشركات الأمريكية يتراوح بين 2% و7% (Chen et al., 2015; Ghosh et al., 2010)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة لإدارة الأرباح في الشركات البريطانية 5% (Habbash, 2010)، كما بلغ المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة لإدارة الأرباح في الشركات المالية 6.4% (Abdul Rahman

الجدول (4)
الإحصاء الوصفي لمتغيرات فاعلية مجلس الإدارة

المتغيرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القيمة العظمى	القيمة الدنيا
استقلالية مجلس الإدارة	56.3	22.4	100	0
حجم مجلس الإدارة	9.00	2.44	16	4
انشغالات مجلس الإدارة	27	20.7	86	0
اجتماعات مجلس الإدارة	75.3	28.3	21	4

قيمة (100%)، في حين بلغت أصغر قيمة (0%)، الأمر الذي يعني أن مجالس إدارة الشركات الأردنية تتمتع بمستوى عالٍ نسبياً من الاستقلالية، وهذا يدل على اهتمام الشركات الأردنية بأهمية وضرة وجود

يُلاحظ من الجدول (4) ما يلي:

1. بلغ المتوسط الحسابي لنسبة عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة (56.3%) لإجمالي الشركات عينة الدراسة، بانحراف معياري (22.4%)، وقد بلغت أكبر

مشغولون ويمتلكون ثلاث عضويات فأكثر في مجالس إدارات شركات مختلفة.

4. أما فيما يتعلق باجتماعات مجلس الإدارة، فقد أظهرت نتائج الإحصاء الوصفي أن أكبر عدد اجتماعات مبرمة لمجلس الإدارة خلال السنة المالية هو 21 اجتماعاً وأن أقل عدد اجتماعات مبرمة لمجلس الإدارة خلال السنة المالية هو 4 اجتماعات. وعلى الرغم من أن أغلب الشركات الأردنية ملتزمة بتعليمات الحاكمية المؤسسية التي تنص على أن مجلس الإدارة يجب أن يعقد اجتماعاً واحداً على الأقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد اجتماعاته خلال السنة المالية عن ستة اجتماعات، فإن هناك بعض الشركات التي لم تلتزم بهذه التعليمات.

المتغيرات المتعلقة بهيكل الملكية

اشتملت هذه المتغيرات على الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية والملكية الحكومية. ويُبين الجدول (5) نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات هيكل الملكية.

الجدول (5)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات هيكل الملكية

القيمة الدنيا	القيمة العظمى	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
0	100	30.0	47.5	الملكية المؤسسية
0	100	19.4	11.1	الملكية الأجنبية
0	100	10.7	2.22	الملكية الحكومية

معيارى (19.4%)، وبلغت أعلى نسبة ملكية أجنبية (100%) في حين بلغت أقل نسبة ملكية أجنبية (0.00%). وهذا يعني أن هناك بعض الشركات مملوكة بالكامل لمستثمرين أجانب، وهذا يدل على الانفتاح في السوق المحلي، وأن الشركات الأردنية تتبع وسائل معينة لجذب وتشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار فيها.

3. أما بالنسبة للملكية الحكومية، فقد بلغ المتوسط الحسابي (2.22%) بانحراف معياري (10.7%)، وبلغت أعلى نسبة

الأعضاء المستقلين ضمن عضوية مجالس إدارتها، على الرغم من وجود بعض الشركات التي لا تمتلك أعضاء مجلس إدارة مستقلين ولا تلتزم بتعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة باستقلالية مجلس الإدارة. 2. بلغ المتوسط الحسابي لحجم مجلس الإدارة (9) أعضاء لإجمالي الشركات عينة الدراسة، بانحراف معياري (2.44) عضو. وقد بلغ أكبر عدد مجلس إدارة (16) عضواً، في حين بلغ أصغر عدد مجلس إدارة (4) أعضاء. وتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة طيلة فترة الدراسة من (4-13). ويعود السبب في ذلك إلى أن قانون الشركات الأردني رقم 22 لسنة 1997 وتعديلاته نص على أن لا يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة في الشركة المساهمة العامة عن ثلاثة أعضاء وأن لا يزيد على ثلاثة عشر عضواً.

3. أما فيما يتعلق بانشغالات مجلس الإدارة، ولأغراض الدراسة، فقد تم اعتبار الأعضاء الذين يملكون ثلاث عضويات وأكثر أعضاء مشغولين، وقد أشارت نتائج الإحصاء الوصفي إلى أن 27% من الأعضاء

يُلاحظ من الجدول (5) ما يلي:

1. بلغ المتوسط الحسابي للملكية المؤسسية (47.52%) بانحراف معياري (30%)، وبلغت أعلى نسبة ملكية مؤسسية (100%) في حين بلغت أقل نسبة ملكية مؤسسية (0.00%). وهذا يعني أن حجم استثمار الشركات في شركات أخرى كبير، وأنه يوجد اختلاف كبير من حيث نسبة الملكية المؤسسية بين الشركات عينة الدراسة.
2. بلغ المتوسط الحسابي للملكية الأجنبية (11.1%) بانحراف

Data) التي تدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (اللحظية). وهناك نموذجان لتحليل البيانات الطولية المجمعة Panel Data هما نموذج التأثير الثابت Fixed Effects Model، ونموذج التأثير العشوائي Random Effects Model. وفي هذه الدراسة، سيتم استخدام النموذجين لتعزيز النتائج، ولكن سيتم الاعتماد بشكل رئيسي على نموذج التأثير الثابت، كما سيتم مقارنة نتائجه بنتائج نموذج التأثير العشوائي، وبين الجدول (6) نتائج تحليل الانحدار بناءً على نموذج التأثير الثابت باستخدام نموذج جونز المعدل (MJM).

ملكية حكومية (100%) في حين بلغت أقل نسبة ملكية حكومية (0.00%). وهذا يعني أن هناك العديد من الشركات الصناعية والخدمية الخالية من الاستثمار الحكومي، وهذا الأمر بدهي لأن الحكومة عادة ما تستثمر في الشركات الكبيرة. أما وجود نسبة ملكية حكومية 100%، فهذا يعني أنه وإن كانت نسبة الاستثمار الحكومي في الشركات قليلة، فما زالت هناك شركات مملوكة بالكامل للحكومة.

نتائج تحليل نموذج الانحدار

اعتمد نموذج الدراسة على البيانات الطولية المجمعة (Panel

الجدول (6)

نتائج تحليل الانحدار بناءً على نموذج التأثير الثابت باستخدام نموذج جونز المعدل MJM

المتغير	Std. Dev.	T	Sig. t
استقلالية مجلس الإدارة	0.038	-2.16	0.032**
حجم مجلس الإدارة	0.006	2.4	0.017**
انشغالات مجلس الإدارة	0.050	-1.14	0.256
اجتماعات مجلس الإدارة	0.002	2.28	0.024**
الملكية المؤسسية	0.031	-1.47	0.143
الملكية الأجنبية	0.087	-5.90	0.000***
الملكية الحكومية	0.058	1.04	0.298
حجم الشركة	1.9	0.60	0.547
الرافعة المالية	0.0061	-2.54	0.012**
القيمة الدفترية إلى السوقية	0.0098	-1.83	0.069*
مكتب التدقيق	0.026	-2.74	0.007***
Adj. R ²	0.2586		
F-value	7.770		
Prob.F	0.000		

***Significant at 0.01; **Significant at 0.05; Significant at 0.10.

اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

أولاً: فاعلية مجلس الإدارة

يلاحظ من الجدول (6) ما يلي:

1. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، حيث كانت قيمة $t = -2.16$ ، وهي قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.05. وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين عن الإدارة التنفيذية في مجلس إدارة الشركات الصناعية والخدمية الأردنية قلّ مستوى إدارة الأرباح فيها. وقد يعود السبب في ذلك إلى قيام مجلس الإدارة بدوره الإشرافي والرقابي وانعكاس ذلك إيجاباً في الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Kapoor & Goel, 2019; Azzam, 2017; Zalata & Roberts, 2016; Garven, 2015; Chen et al., 2015; Marra et al., 2011; Ching et al., 2006)، وتتعارض مع دراسة (Fadzilah, 2017) التي توصلت إلى أن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة غير فعالة في رقابة ممارسات إدارة الأرباح في الشركات العائلية الماليزية. أما دراستا (Swastika, 2013; Al-Thuneibat et al., 2016) فقد توصلتا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح. وعليه تقبل الفرضية الموضوعية التي تنص على أنه "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح".

2. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، حيث كانت قيمة $t = 2.4$ ، وهي قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.05. وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد عدد الأعضاء في مجلس الإدارة زاد مستوى إدارة الأرباح في الشركات. وهذا قد يدل على أن عمليات التنسيق والاتصال والاتفاق على القرارات التي تخدم مصالح الشركة بين الأعضاء في المجالس الكبيرة تكون أكثر صعوبة منها في المجالس الصغيرة، وأن المجالس الصغيرة تبدو أكثر فاعلية للحد من مستوى إدارة الأرباح نظراً لسهولة الاتصال والتنسيق بين الأعضاء والتوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بشؤون الشركة والرقابة عليها بشكل فعال. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Ching et al., 2006; Abdul

(Rahman & Haneem, 2006; Swastika, 2013) وتتعارض مع دراسة (Ghosh et al., 2010; Al-Ghamdi, 2012) والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح. وقد عزا الباحثون هذه النتيجة إلى أنه عندما يكون مجلس الإدارة كبيراً، فإنه غالباً ما يكون لديه عدد أكبر من الأعضاء المستقلين الذين يتمتعون بخبرات متنوعة، وبالتالي تزداد فاعلية دوره الإشرافي والرقابي على الإدارة والحد من ممارستها لإدارة الأرباح. أما دراسات (Jamaludina et al., 2015; Azzoz and Khamees, 2018) فقد توصلت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح. وعليه، ترفض الفرضية الموضوعية التي تنص على أنه "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح".

3. وجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية بين انشغالات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، حيث كانت قيمة $t = -1.14$ عند مستوى معنوية $(Sig. = 0.256)$. وبالتالي يمكن القول إنه في بيئة الشركات الصناعية والخدمية الأردنية لا توجد علاقة بين تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة في مجالس إدارة شركات أخرى والحد من ممارسة إدارة الأرباح. وتتعارض هذه النتيجة مع دراسة (Tham et al., 2019) التي توصلت إلى أن الشركات التي يمتلك فيها أعضاء مجلس الإدارة عضويات مختلفة في مجالس إدارات شركات أخرى تظهر فيها مستويات أقل من إدارة الأرباح، وقد عزا الباحثون هذه النتيجة إلى تبادل الأعضاء للخبرات والمهارات المتأتية من تعدد عضوياتهم، مما يساعدهم في الحد من نطاق إدارة الأرباح في الشركات. كما تعارضت هذه النتيجة أيضاً مع دراستي (Chiu et al., 2013; Baccouche et al., 2013) اللتين توصلتا إلى أن تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة يضر بجودة تقارير الشركات ويزيد من ممارسة إدارة الأرباح ويفسر ذلك بأن أعضاء مجلس الإدارة المنشغلين بإدارة شركات أخرى قد يتهربون أو يتجاهلون واجباتهم في الشركة المعنية بسبب مشاركتهم في إدارة شركات متعددة، الأمر الذي يؤدي بدوره

يمكن القول إنه لا توجد علاقة بين الملكية المؤسسية وممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية والخدمية الأردنية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Maswadeh, 2018; Lin and Manowan, 2012; Senteza et al., 2005) وتتعارض مع دراسات (San Martin Reyna, 2018; Alzoubi, 2016; Ali & Zhang, 2015; Koh, 2003) توصلت إلى أنه كلما زادت الملكية المؤسسية في الشركات قلّ مستوى إدارة الأرباح فيها، وذلك لأن المستثمرين المؤسسيين قد يوفرون مصدراً إضافياً للرقابة على قرارات المديرين ومنع المخالفات لحماية استثماراتهم. وعليه ترفض الفرضية الموضوعة التي تنص على أنه "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وإدارة الأرباح".

2. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح، حيث كانت قيمة $(t=5.9)$ ، وهي قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.01. وهذا يعني أن زيادة الاستثمار الأجنبي في الشركات الصناعية والخدمية الأردنية تؤدي إلى تقليل مستوى إدارة الأرباح. وقد يعود السبب في ذلك إلى ممارسة المستثمرين الأجانب دورهم الرقابي على سلوك الإدارة، بالإضافة إلى أن الاستثمار الأجنبي قد يساهم في تعزيز مفهوم الحاكمية المؤسسية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة جودة الأرباح، وبالتالي التقليل من مستوى إدارة الأرباح. وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Farouk and Bashir, 2017; Azzam, 2017; Omar and Hind, 2012) وتتعارض مع دراسة (Parveen et al., 2016) التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية الأجنبية وبين ممارسة إدارة الأرباح في البنوك الباكستانية. وأما دراستا (Maswadeh, 2018; Alzoubi, 2016)، فقد توصلتا إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية الأجنبية وبين الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وعليه تقبل الفرضية الموضوعة التي تنص على أنه "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الأجنبية وإدارة الأرباح".

3. وجود علاقة إيجابية ليست ذات دلالة إحصائية بين الملكية الحكومية وإدارة الأرباح، حيث كانت قيمة $(t=1.04)$ عند

إلى عواقب سلبية على جميع الشركات التي يشاركون فيها. وبالتالي يكون مجلس الإدارة المكون من أعضاء مستقلين مشغولين غير فعال في الرقابة على شؤون الشركات. وعليه ترفض الفرضية الموضوعة التي تنص على أنه "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين انشغالات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح".

4. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين اجتماعات مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح، حيث كانت قيمة $(t=2.28)$ ، وهي قيمة دالة عند مستوى معنوية أقل من 0.05. وتشير هذه النتيجة إلى أنه كلما زاد عدد الاجتماعات المنعقدة خلال السنة المالية أدى ذلك إلى زيادة مستوى إدارة الأرباح في الشركات، وذلك قد يكون بسبب عدم توافق الآراء بين أعضاء المجلس، مما يؤدي إلى زيادة اجتماعاتهم السنوية. وتتفق هذه النتيجة مع دراستي (Fadzilah, 2017; Gulzar, 2011) وتتعارض مع دراسات (Xie et al., 2003; Al-Ghamdi, 2012; Gonzalez and Garcia-Meca, 2014; Bala et al., 2015) إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين ممارسة إدارة الأرباح وعدد اجتماعات مجلس الإدارة. وقد فسّر (Al-Ghamdi, 2012) هذه النتيجة بأن مجلس الإدارة يشكل المحور الأساسي للشركات السعودية ويلعب دوراً حيوياً في تحسين الاداء ومنع المخالفات المحتملة. وقد توصلت دراسة (Habbash, 2010) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اجتماعات مجلس الإدارة وممارسة إدارة الأرباح. وقد فسر الباحث هذه النتيجة بأن الاجتماعات المتكررة لمجلس إدارة الشركة لا تكون دائماً من سمات مجلس الإدارة النشط. وعليه ترفض الفرضية الموضوعة التي تنص على أنه "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين اجتماعات مجلس الإدارة وإدارة الأرباح".

ثانياً: هيكل الملكية

يلاحظ من الجدول (6) ما يلي:

1. وجود علاقة عكسية ليست ذات دلالة إحصائية بين الملكية المؤسسية وممارسة إدارة الأرباح، حيث كانت قيمة $(t=-1.47)$ عند مستوى معنوية $(Sig. = 0.143)$ ، وبالتالي

مستوى معنوية ($\text{Sig.} = 0.298$)، ولربما يعود السبب في ذلك إلى غياب الملكية الحكومية في العديد من الشركات الأردنية. ويمكن القول إن الملكية الحكومية في بيئة الشركات الأردنية لا تؤثر في إدارة الأرباح. وتتعارض هذه النتيجة مع دراستي (Shleifer & Vishny, 1994) وعليه ترفض الفرضية الموضوعة التي تنص على أنه "توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الملكية الحكومية وإدارة الأرباح".

4. يتبين من الجدول رقم (6) أن لحجم الشركة علاقة إيجابية ليست ذات دلالة إحصائية مع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة t (0.60)، بمستوى معنوية ($\text{Sig.} = 0.547$). وبالتالي لا يوجد أثر لحجم الشركة على ممارسة إدارة الأرباح. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (Bataineh et al., 2018)، وتتعارض هذه النتيجة مع دراسات (Al-Ghamdi, 2012; Swastika, 2016; Abbadi et al., 2013) التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح. وعزا الباحثون هذه النتيجة إلى أن الشركات الكبيرة تخضع لرقابة أكبر من المساهمين والمحللين الماليين، وبالتالي تكون أقل عرضة لممارسة إدارة الأرباح، بينما توصلت دراستا (Ali et al., 2015; Alzoubi, 2016) إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح. وقد فسروا ذلك بأن الشركات الكبيرة تواجه ضغوطاً أكبر من المستثمرين والمحللين الماليين لتحقيق زيادة في الأرباح. أما الرافعة المالية فلها علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع ممارسة إدارة الأرباح في الشركات عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة t (-2.54) بمستوى معنوية ($\text{Sig.} = 0.012$). وقد يعود السبب إلى قيود ومحددات اتفاقيات الديون التي تفرض نوعاً من الرقابة على إدارة الشركة من قبل الدائنين وتتفق هذه النتيجة مع دراستي (Alzoubi, 2016; Shu et al., 2015)، وتتعارض مع دراستي (Abbadi et al., 2016; Bataineh et al., 2018).

اللتين توصلتا إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وممارسة إدارة الأرباح. وفسر الباحثون ذلك بأن الشركة التي ترتفع لديها نسبة المديونية تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح لتجنب مخالفة الشروط التعاقدية للديون. أما القيمة الدفترية بالنسبة للقيمة السوقية فكانت لها علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية مع ممارسة إدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة t (-1.83) بمستوى معنوية ($\text{Sig.} = 0.069$). وهذا قد يُفسر بأن الشركات الصناعية والخدمية الأردنية التي تكون لديها نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية عالية من المرجح أن تعاني من مشاكل وضائقة مالية (Financial Distress)، وبالتالي فإن نموها قد يجعلها في موضع شك وتساؤل من قبل أصحاب المصالح على المدى القريب لذلك تنخفض لديها ممارسة إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها في المستقبل لتلبية توقعات النمو. وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسات (Kedia et al., 2015; Larcker & Richardson, 2004; Louis, 2004) كما وجدت علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نوع مكتب التدقيق وإدارة الأرباح، حيث بلغت قيمة t (-2.74) بمستوى معنوية ($\text{Sig.} = 0.007$). وهذا قد يعني أن جودة التدقيق من قبل الشركات الأربع الكبرى تساهم في الكشف عن إدارة الأرباح، وبالتالي أدى ذلك إلى تقليل مستوى إدارة الأرباح.

في الجدول السابق، تم قياس المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج جونز المعدل. ومن أجل إثبات النتائج والتحقق من صحتها، تمت إعادة قياس المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج آخر هو نموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية؛ وذلك لتجنب أي خطأ في تقدير المستحقات التي ينتجها (أو من المحتمل أن ينتجها) نموذج جونز المعدل. ويبين الجدول (7) نتائج تحليل الانحدار بناءً على نموذج التأثير الثابت باستخدام نموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية (PMDAM).

الجدول (7)

نتائج تحليل الانحدار بناءً على نموذج التأثير الثابت باستخدام
نموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية (PMDAM)

المتغير	Std.Dev.	T	Sig. t
حجم مجلس الإدارة	0.006	2.02	0.045**
استقلالية مجلس الإدارة	0.043	-1.91	0.057*
انشغالات مجلس الإدارة	0.058	-0.97	0.332
اجتماعات مجلس الإدارة	0.003	2.76	0.006***
الملكية المؤسسية	0.036	-0.69	0.491
الملكية الأجنبية	0.100	-6.68	0.000***
الملكية الحكومية	0.067	-0.16	0.874
حجم الشركة	2.19	0.28	0.780
الرافعة المالية	0.007	-1.46	0.164
القيمة الدفترية إلى السوقية	0.011	-0.83	0.407
مكتب التدقيق	0.030	-1.93	0.054*
Adj. R ²		0.2560	
F-value		7.66	
Prob. F		0.000	

*** Significant at 0.01; **Significant at 0.05; *Significant at 0.10.

الإدارة وإدارة الأرباح. وهذه النتيجة تتفق تماماً مع نتيجة نموذج جونز المعدل. أما فيما يتعلق باستقلالية مجلس الإدارة، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 10% بين استقلالية المجلس وإدارة الأرباح. وهذا يتفق مع نتيجة نموذج جونز المعدل، ولكن عند مستوى الدلالة 5%. أما بشأن اجتماعات مجلس الإدارة، فقد أظهرت نتائج التحليل أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 1% وهذا يتوافق مع نتيجة نموذج جونز المعدل، ولكن عند مستوى الدلالة 5%. أما فيما يتعلق بالملكية الأجنبية وأثرها على إدارة الأرباح، فنجد أن العلاقة ما زالت علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5%. ويمكن القول بشكل عام إن النتائج بقيت كما هي، وهذا يعزز من اختبار الفرضيات.

تشير نتائج الجدول (7) إلى أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (إدارة الأرباح)، وهو أثر ذو دلالة إحصائية، حيث كانت قيمة F المحسوبة (7.66)، بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهو أقل من 0.05. وكانت قيمة معامل التحديد (Adj. R² = 0.2560)، وهي تشير إلى أن (25.6%) من التباين في (إدارة الأرباح) يمكن تفسيره من خلال التباين في المتغيرات المستقلة مجتمعة. وهذه النتائج متقاربة مع نتائج نموذج جونز المعدل، حيث بلغت قيمة F المحسوبة (7.77)، بمستوى دلالة (Sig. = 0.000)، وهو أقل من 0.05. وظهر أن قيمة معامل التحديد (Adj. R² = 0.2586). كما أظهرت نتائج التحليل عند تطبيق نموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية أن هناك علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 5% بين حجم مجلس

فيما يلي سيتم استخدام نموذج التأثير العشوائي للتأكد من صحة النتائج المقدمة من نموذج التأثير الثابت. ويوضح الجدول (8) نتائج تحليل الانحدار بناءً على نموذج التأثير العشوائي باستخدام نموذج جونز لمعدل (MJM)، ونموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية (PMDAM).

الجدول (8)

نتائج تحليل الانحدار بناءً على نموذج التأثير العشوائي باستخدام نموذج جونز لمعدل (MJM) ونموذج الاستحقاق المطابق للأصول التقديرية (PMDAM)

(MJM)			(PMDAM)			
Std.Dev.	T	Sig. t	Std.Dev.	T	Sig. t	
0.0020	-1.40	0.161*	0.002	-1.56	0.120	حجم مجلس الإدارة
0.025	-3.24	0.001***	0.026	-2.96	0.003***	استقلالية مجلس الإدارة
0.029	-1.36	0.174*	0.029	-1.50	0.133	انشغالات مجلس الإدارة
0.0020	0.49	0.624	0.021	0.93	0.315	اجتماعات مجلس الإدارة
0.019	-2.68	0.007***	0.020	-2.29	0.022**	الملكية المؤسسية
0.032	-2.48	0.013**	0.033	-2.22	0.026**	الملكية الأجنبية
0.52	0.69	0.487	0.058	-0.55	0.581	الملكية الحكومية
3.03	-0.84	0.402	3.04	-0.48	0.632	حجم الشركة
0.004	-2.11	0.035**	0.004	-1.37	0.171	الرافعة المالية
0.005	-1.72	0.085*	0.006	-1.30	0.193	القيمة الدفترية للسوقية
0.014	-3.24	0.001***	0.014	-2.91	0.004***	مكتب التدقيق
Adj. R ²	0.1169		Adj. R ²	0.1196		

*** Significant at 0.01; **Significant at 0.05; *Significant at 0.10.

العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وإدارة الأرباح عكسية وليست ذات دلالة احصائية. ولكن بشكل عام يمكن القول إن نموذج التأثير العشوائي قدم نتائج تعزز النتائج الأولية. وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها قامت باستخدام مؤشر عام لقياس فاعلية مجلس الإدارة (Board of Director Score)، وهذا المؤشر يتراوح بين 1 و4. ويتم من خلال هذا المؤشر دمج جميع متغيرات فاعلية مجلس الإدارة المكونة من أربعة متغيرات (استقلالية مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وانشغالات مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة)، وذلك بعد إعطاء كل متغير من هذه المتغيرات القيمة (1) في حال كانت الشركة ملتزمة بتعليمات الحاكمية المؤسسية والقيمة

نلاحظ من الجدول (8) أنه عند تطبيق نموذج التأثير العشوائي انخفضت قيمة معامل التحديد؛ فعند تطبيق نموذج التأثير الثابت كانت ($Adj. R^2 = 0.2560$)، ولكنها انخفضت بتطبيق نموذج التأثير العشوائي لتصبح ($Adj. R^2 = 0.11$). وهذا يعني انخفاض قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التباين في المتغير التابع، ومع ذلك حصلنا على نتائج مقاربة مع النتائج الرئيسية عند تطبيق نموذج التأثير الثابت، وخاصة فيما يتعلق باستقلالية المجلس والملكية الأجنبية ونوع مكتب التدقيق. وهذا يؤكد أن لاستقلالية مجلس الإدارة والملكية الأجنبية ونوع مكتب التدقيق تأثيراً سلبياً على ممارسة إدارة الأرباح، مع وجود بعض الاختلافات عند تطبيق نموذج التأثير العشوائي، حيث أصبحت

المجلس خلال السنة المالية عن ستة اجتماعات. وفيما يخص انشغال عضو مجلس الإدارة وتعدد عضوياته، لا يجوز الجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة.

وتظهر في الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار عند استخدام المؤشر العام لقياس فاعلية مجلس الإدارة (Board of Directors) (Score)، وذلك عن طريق استخدام نموذج التأثير الثابت في عملية تحليل البيانات الطولية المجمعة (Panel Data).

(صفر) في حال كانت الشركة غير ملتزمة بتعليمات الحاكمية المؤسسية فيما يخص ذلك المتغير، ومن ثم يتم جمع قيمة المتغيرات الأربعة لنحصل في النهاية على قيمة المؤشر والذي سيتراوح لكل شركة بين 1 و 4. وفيما يخص تعليمات الحاكمية المؤسسية المتعلقة بالاستقلالية، فهي تنص على أنه يجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل من الأعضاء المستقلين، وبالنسبة لحجم مجلس الإدارة يجب أن لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد على ثلاثة عشر عضواً. وفيما يتعلق باجتماعات مجلس الإدارة يجب أن لا يقل عدد اجتماعات

الجدول (9)

نتائج تحليل الانحدار عند استخدام المؤشر العام لقياس فاعلية مجلس الإدارة باستخدام نموذج التأثير الثابت

نموذج جونز المعدل (MJM)			نموذج الاستحقاق المطابق للأداء (PMDAM)			المتغيرات
Std.Dev.	T	Sig. t	Std.Dev.	T	Sig. t	
0.014	-3.15	0.002***	0.016	-2.99	0.003***	مؤشر فاعلية مجلس الإدارة
0.031	-1.63	0.105	0.036	-0.87	0.386	الملكية المؤسسية
0.088	-5.39	0.000***	0.102	-6.21	0.000***	الملكية الأجنبية
0.058	0.90	0.369	0.067	-0.31	0.755	الملكية الحكومية
1.86e-10	0.60	0.548	2.15e-10	0.15	0.884	حجم الشركة
0.006	-2.59	0.010	0.007	-1.49	0.138	الرافعة المالية
0.009	-1.62	0.107	0.011	-0.70	0.485	القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية
0.026	-2.44	0.015**	0.030	-1.7	0.091*	مكتب التدقيق
Adj.R ²	0.2480		0.2432			
F-value	10.22		9.96			
Prob.F	0.000		0.000			

*** Significant at 0.01; **Significant at 0.05; *Significant at 0.10.

النتائج الرئيسية وتزيد من درجة التأكد والتيقن من أن هناك دوراً لخصائص مجلس الإدارة في التأثير على ممارسة إدارة بالأرباح.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة

تظهر في الجدول (9) نتائج تحليل الانحدار، حيث تبين وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين المؤشر العام لقياس فاعلية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح عند مستوى الدلالة 1% مع بقاء النتائج الأخرى كما هي بالنسبة لمتغيرات هيكل الملكية. وهذا يعني بشكل عام أن المتغيرات المتعلقة بفاعلية مجلس الإدارة تؤثر سلباً على عملية ممارسة إدارة الأرباح. وهذه النتائج تعزز

على النحو التالي:

1. تقوم الشركات الصناعية والخدمية الأردنية بممارسة سلوك إدارة الأرباح، كما تهتم شركات القطاعين بإظهار قوائمها المالية بما يتناسب مع أهدافها وبالشكل الذي يخدم مصالح الإدارة.
2. كان متغير الملكية الأجنبية الأكثر قدرة بين المتغيرات المبحوثة في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، حيث كلما زادت نسبة الملكية الأجنبية أدى ذلك إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وقد يعود السبب في ذلك إلى ممارسة المستثمرين الأجانب دورهم الرقابي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على سلوك الإدارة.
3. يعتبر متغير استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من أكثر متغيرات فاعلية مجلس الإدارة قدرة على الحد من ممارسة إدارة الأرباح. وقد يعود السبب في ذلك إلى أن المجلس قد يكون أكثر موضوعية ومساءلة لإدارة الشركة، وقد يحد من سلوكها النفعي، كما يلعب دوراً مهماً في الرقابة على الأنشطة التنفيذية والتخطيط الاستراتيجي، واتخاذ قرارات أكثر دقة وحيادية، وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على أداء الشركة وقدرتها على تحقيق أهدافها.
4. يساعد مكتب التدقيق المرتبط بمكاتب التدقيق الأربعة الكبرى العالمية (Big 4) في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في الشركات. وقد يعود ذلك لامتلاك هذه

المكاتب الموارد الكافية، ولكفاءة المدققين العاملين لديها وتدريبهم وسعيها لتقديم خدمات تدقيق ذات جودة عالية لتحقيق الأرباح والحفاظ على سمعتها.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثون بما يلي:

1. العمل على وضع القوانين والتشريعات التي تجذب الاستثمار الأجنبي لأنه يحد من ممارسة إدارة الأرباح من خلال تعزيز مفهوم الحاكمية المؤسسية.
2. ضرورة التزام الشركات بتعليمات الحاكمية المؤسسية المرتبطة خاصة باستقلالية مجلس الإدارة لما لها من دور مهم وأثر جوهري في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.
3. ضرورة تدقيق الشركات -وخاصة الشركات الكبيرة- من قبل شركات التدقيق الأربعة الكبرى المنتشرة فروعها في جميع أنحاء العالم والتي بدورها تحد من ممارسة إدارة الأرباح، وذلك بسبب وجود مدققين ذوي كفاءة وخبرات عالية.
4. ضرورة تقليل عدد أعضاء مجلس الإدارة لأنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة أدى ذلك لزيادة ممارسة إدارة الأرباح، وكذلك ضرورة تقليل اجتماعات مجلس الإدارة.
5. دراسة أثر متغيرات فاعلية مجلس الإدارة وهيكل الملكية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في قطاعات أخرى كالقطاع المالي (البنوك وشركات التأمين).

المراجع

المراجع العربية

الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد 15، العدد 1، ص 95-119.

بطاينة، هنادي، وعبد، سوزان، وسويدان، ميشيل، 2019، أثر هيكل الملكية والحاكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات

المراجع العربية باللغة الإنجليزية

Bataineh, H., Abed, S., & Suwaidan, M. (2019). Impact of Ownership Structure and Corporate Governance on the Financial Performance of Jordanian Companies Listed in

Amman Stock Exchange. *Jordan Journal of Business Administration*, 15 (1): 95-119.

المراجع الأجنبية

- Abbad, S.S., Hijazi, Q.F., & Al-Rahahleh, A.S. 2016. Corporate Governance Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan. *Australasian Accounting Business & Finance Journal*, 10 (2): 54-75.
- Abdul Rahman, R., & Haneem Mohamed Ali, F. 2006. Board, Audit Committee, Culture and Earnings Management: Malaysian Evidence. *Managerial Auditing Journal*, 21 (7): 783-804.
- Aggarwal, R., Erel, I., Ferreira, M., & Matos, P. 2011. Does Governance Travel Around the World? Evidence from Institutional Investors. *Journal of Financial Economics*, 100 (1): 154-181.
- Al-Ghamdi, S., & Ali, L. 2012. Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets: Empirical Evidence from Saudi Listed Companies (Doctoral Dissertation, Durham University).
- Ali, A., & Zhang, W. 2015. CEO Tenure and Earnings Management. *Journal of Accounting and Economics*, 59 (1): 60-79.
- Ali, U., Noor, M., Khurshid, M.K., & Mahmood, A. 2015. Impact of Firm Size on Earnings Management: A Study of Textile Sector of Pakistan. *European Journal of Business and Management*, 7 (28).
- Al-Thuneibat, A.A., Al-Angari, H.A., & Al-Saad, S.A. 2016. The Effect of Corporate Governance Mechanisms on Earnings Management. *Review of International Business and Strategy*.
- Alzoubi, S. 2016. Ownership structure and earnings management: evidence from Jordan. *International Journal of Accounting & Information Management*, 24 (2): 135-161.
- Aygun, M., Ic, S., & Sayim, M. 2014. The Effects of Corporate Ownership Structure and Board Size on Earnings Management: Evidence from Turkey. *International Journal of Business and Management*, 9 (12): 123.
- Azzam, M. 2017. The Association between Corporate Governance Reform, Ownership Structure and Earnings Management: Empirical Evidence from a Unique Regulatory Environment, PhD Theses.
- Azzoz, M., Abdel, A.R., & Khamees, B.A. 2016. The Impact of Corporate Governance Characteristics on Earnings Quality and Earnings Management: Evidence from Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 12 (1).
- Baccouche, S., Hadriche, M., & Omri, A. 2013. The Impact of Audit Committee Multiple Directorships on Earnings Management: Evidence from France. *Journal of Applied Business Research (JABR)*, 29 (5): 1333-1342.
- Bala, H., Gugong, B.K., & Kumai, B. 2015. Audit Committee Characteristics and Earnings Quality of Listed Food and Beverages Firms in Nigeria. *International Journal of Accounting*, 2 (8): 216-227.
- Balsam, S., Chen, L.H., & Sankaraguruswamy, S. 2003. *Earnings Management Prior to Stock Option Grants*. Available at: SSRN 378440.
- Bartov, E., Gul, F.A., & Tsui, J. S. 2000. Discretionary Accruals Models and Audit Qualifications. *Journal of Accounting and Economics*, 30 (3): 421-452.
- Bataineh, H., Abuaddous, M., & Alabood, E. 2018. The Effect of Family Ownership and Board Characteristics on Earnings Management: Evidence from Jordan. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 22 (4).
- Bos, S., Pendleton, A., & Toms, S. 2013. *Earnings Management in the UK: Managerial Share Ownership, Minority Shareholder Protection and Discretionary Accruals*. No. 1747919. SSRN Working Paper.
- Charfeddine, L., Riahi, R., & Omri, A. 2013. The Determinants of Earnings Management in Developing Countries: A Study in the Tunisian Context. *The IUP Journal of Corporate Governance*, 12 (1): 35-49.
- Chen, X., Cheng, Q., & Wang, X. 2015. Does Increased Board Independence Reduce Earnings Management?

- Evidence from Recent Regulatory Reforms. *Review of Accounting Studies*, 20 (2): 899-933.
- Ching, K. M., Firth, M., & Rui, O.M. 2006. Earnings Management, Corporate Governance and the Market Performance of Seasoned Equity Offerings in Hong Kong. *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 2 (1): 73-98.
- Chiu, P.C., Teoh, S.H., & Tian, F. 2013. Board Interlocks and Earnings Management Contagion. *The Accounting Review*, 88 (3): 915-944.
- Daghsni, O., Zouhayer, M., & Mbarek, K.B.H. 2016. Earnings Management and Board Characteristics: Evidence from French Listed Firms. *Accounting and Financial Management Journal*, 1 (2): 92-110.
- Dechow, P.M., Sloan, R.G., & Sweeney, A.P. 1995. Detecting Earnings Management. *Accounting Review*, 193-225.
- Dechow, P.M., Hutton, A.P., Kim, J.H., & Sloan, R.G. 2012. Detecting Earnings Management: A New Approach. *Journal of Accounting Research*, 50 (2): 275-334.
- DeFond, M.L., & Jiambalvo, J. 1994. Debt Covenant Violation and Manipulation of Accruals. *Journal of Accounting and Economics*, 17 (1-2): 145-176.
- Fadzilah, N.S.B.M. 2017. Board of Directors Characteristics and Earnings Management of Family-owned Companies. *International Journal of Accounting & Business Management*, 5 (2): 68-83.
- Fama, E.F., & French, K.R. 1992. The Cross-section of Expected Stock Returns. *The Journal of Finance*, 47 (2): 427-465.
- Farouk, M.A., & Bashir, N.M. 2017. Ownership Structure and Earnings Management of Listed Conglomerates in Nigeria. *Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance*, 1 (4): 42-544.
- Ferris, S.P., Jagannathan, M., & Pritchard, A.C. 2003. Too Busy to Mind the Business? Monitoring by Directors with Multiple Board Appointments. *The Journal of Finance*, 58 (3): 1087-1111.
- Field, L., Lowry, M., & Mkrtchyan, A. 2013. Are Busy Boards Detrimental?. *Journal of Financial Economics*, 109 (1): 63-82.
- Garven, S. 2015. The Effects of Board and Audit Committee Characteristics on Real Earnings Management: Do Boards and Audit Committees Play a Role in Its Promotion or Constraint? *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 19 (1): 67.
- Ghosh, A., Marra, A., & Moon, D. 2010. Corporate Boards, Audit Committees and Earnings Management: Pre-and Post-SOX Evidence. *Journal of Business Finance & Accounting*, 37 (9-10): 1145-1176.
- González, J.S., & García-Meca, E. 2014. Does Corporate Governance Influence Earnings Management in Latin American Markets? *Journal of Business Ethics*, 121 (3): 419-440.
- Griffin, J.M., & Lemmon, M.L. 2002. Book-to-market Equity, Distress Risk and Stock Returns. *The Journal of Finance*, 57 (5): 2317-2336.
- Guay, W.R., Kothari, S.P., & Watts, R.L. 1996. A Market-based Evaluation of Discretionary Accrual Models. *Journal of Accounting Research*, 34: 83-105.
- Gujarati, D. 2004. *Basic Econometrics*. Fourth Edition. The McGraw-Hill Companies.
- Gulzar, M.A. 2011. Corporate Governance Characteristics and Earnings Management: Empirical Evidence from Chinese Listed Firms. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 1 (1): 133.
- Habbash, M. 2010. *The Effectiveness of Corporate Governance and External Audit on Constraining Earnings Management Practice in the UK*. (Doctoral Dissertation, Durham University).
- Habbash, M., & Bajaher, M. S. 2014. An Empirical Analysis of the Impact of Board Structure on the Performance of Large Saudi Firms. *The Business Review*, 22 (1): 152-158. Retrieved from: <http://www.jaabc.com/brc.html>
- Hashim, U.J., & Abdul Rahman, R. 2011. Board Independence, Board Diligence, Board Expertise and Impact on Audit Report Lag in Malaysian Market. Finance and Corporate Governance Conference.

- Healy, P.M. 1985. The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions. *Journal of Accounting and Economics*, 7 (1-3): 85-107.
- Healy, P.M., & Wahlen, J.M. 1999. A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting. *Accounting Horizons*, 13 (4): 365-383.
- Holland, D., & Ramsay, A. 2003. Do Australian Companies Manage Earnings to Meet Simple Earnings Benchmarks? *Accounting & Finance*, 43 (1): 41-622.
- Hsu, G.C.M., & Koh, P.S. 2005. Does the Presence of Institutional Investors Influence Accruals Management? Evidence from Australia. *Corporate Governance: An International Review*, 13 (6): 809-823.
- Jamaludin, N.D., Sanusi, Z.M., & Kamaluddin, A. 2015. Board Structure and Earnings Management in Malaysian Government Linked Companies. *Procedia-Economics and Finance*, 28: 235-242.
- Jensen, M.C. 1993. The Modern Industrial Revolution, Exit and the Failure of Internal Control Systems. *The Journal of Finance*, 48 (3): 831-880.
- Jiambalvo, J., Rajgopal, S., & Venkatachalam, M. 2002. Institutional Ownership and the Extent to Which Stock Prices Reflect Future Earnings. *Contemporary Accounting Research*, 19 (1): 117-145.
- Kanakriyah, R., Shanikat, M., & Freihat, A. 2017. Exploitation of Earnings Management Concept to Influence the Quality of Accounting Information: Evidence from Jordan. *Research Journal of Finance and Accounting*, 8 (22): 53-65.
- Kapoor, N., & Goel, S. 2019. Do Diligent Independent Directors Restrain Earnings Management Practices? Indian Lessons for the Global World. *Asian Journal of Accounting Research*.
- Kedia, S., Koh, K., & Rajgopal, S. 2015. Evidence on Contagion in Earnings Management. *The Accounting Review*, 90 (6): 2337-2373.
- Kim, Y., Liu, C., & Rhee, S.G. 2003. The Relation of Earnings Management to Firm Size. *Journal of Management Research*, 4: 81-88.
- Koh, P.S. 2003. On the Association between Institutional Ownership and Aggressive Corporate Earnings Management in Australia. *The British Accounting Review*, 35 (2): 105-128.
- Larcker, D.F., & Richardson, S.A. 2004. Fees Paid to Audit Firms, Accrual Choices and Corporate Governance. *Journal of Accounting Research*, 42 (3): 625-658.
- Le, T.V., & Buck, T. 2011. State Ownership and Listed Firm Performance: A Universally Negative Governance Relationship? *Journal of Management & Governance*, 15 (2): 227-248.
- Lee, R. 2013. Pengaruh Leverage, Kepemilikan Institusional, Ukuran dan Nilai Perusahaan Terhadap Tindakan Manajemen Laba. *Jurnal Wira Ekonomi Mikroskil: JWEM*, 3 (1): 41-50.
- Li, F., Abeysekera, I., & Ma, S. 2013. Earnings Quality and Stress Levels of Chinese Listed Companies. *Academy of Taiwan Business Management Review*, 9 (1): 109-116.
- Lin, L., & Manowan, P. 2012. Institutional Ownership Composition and Earnings Management. *Review of Pacific Basin Financial Markets and Policies*, 15 (04): 1250022.
- Louis, H. 2004. Earnings Management and the Market Performance of Acquiring Firms. *Journal of Financial Economics*, 74 (1): 121-148.
- Marra, A., Mazzola, P., & Prencipe, A. 2011. Board Monitoring and Earnings Management Pre-and Post-IFRS. *The International Journal of Accounting*, 46 (2): 205-230.
- Maswadeh, S. 2018. The Effect of the Ownership Structure on Earnings Management Practices. *Investment Management and Financial Innovations*, 15 (4): 48-60.
- Mulford, C.W., & Comiskey, E.E. 2005. *The Financial Numbers Game: Detecting Creative Accounting Practices*. John Wiley & Sons.
- Omar, F., & Hind, E. 2012. *Ownership Structure and Earnings Management: Evidence from Casablanca Stock Exchange*. From the selected works of Omar Farooq. Aalborg University, Denmark.

- Parfet, W.U. 2000. Accounting Subjectivity and Earnings Management: A Preparer Perspective. *Accounting Horizons*, 14 (4): 481-488.
- Parveen, S., Malik, N., Mahmood, Y., & Jan, F.A. 2016. Impact of Ownership Structure on Earnings Management: Evidence from Pakistani Banking Sector. *Journal of Poverty, Investment and Development*, 23: 24-34.
- Rahbar, M., & Khodadady, D. 2015. Studying the Relationship between Company Size, Earnings Management in Initial Public Offerings of Stock and Performance of the Companies Listed in Tehran Stock Exchange. *Asian Social Science*, 11 (24): 293.
- Roychowdhury, S. 2006. Earnings Management through Real Activities Manipulation. *Journal of Accounting and Economics*, 42 (3): 335-370.
- San Martín Reyna, J.M. 2018. The Effect of Ownership Composition on Earnings Management: Evidence from the Mexican Stock Exchange. *Journal of Economics, Finance and Administrative Science*, 23 (46): 289-305.
- Schipper, K. 1989. Commentary on Earnings Management. *Accounting Horizons*, 3 (4): 91-102.
- Senteza, J., Njoroge, J., & Gill, S. 2005. Earnings management: do large investors care? *Financial Decisions*, 17 (3): 2.
- Shleifer, A., & Vishny, R.W. 1994. Politicians and firms. *The Quarterly Journal of Economics*, 109 (4): 995-1025.
- Shu, P.G., Yeh, Y.H., Chiu, S.B., & Yang, Y.W. 2015. Board External Connectedness and Earnings Management. *Asia Pacific Management Review*, 20 (4): 265-274.
- Swastika, D.L.T. 2013. Corporate Governance, Firm Size and Earning Management: Evidence from Indonesia Stock Exchange. *Journal of Business and Management*, 10 (4): 77-82.
- Tham, YH., Sultana, N., Singh, H., & Taplin, R. 2019. Busy Boards and Earnings Management: An Australian Perspective. *Asian Review of Accounting*.
- Vakilifard, H., & Mortazavi, M.S. 2016. The Impact of Financial Leverage on Accrual-Based and Real Earnings Management. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 6 (2): 53-60.
- Vieira, E.F.S. 2016. Earnings Management in Public Family Firms under Economic Adversity. *Australian Accounting Review*, 26 (2): 190-207.
- Watts, R., & Zimmerman, J. 1986. *Positive Accounting Theory*. Englewood Cliffs, New Jersey, USA: Prentice-Hall.
- Weil, R. 2009. *Quality of Earnings and Earnings Management*. AICPA Monograph. Available at: http://www.aicpa.org/download/audcommctr/Audit_Committee_Quality_of_Earnings.pdf, (February 2009).
- Xie, B., Davidson III, W.N., & DaDalt, P.J. 2003. Earnings Management and Corporate Governance: The Role of the Board and the Audit Committee. *Journal of Corporate Finance*, 9 (3): 295-316.
- Yen, J.W., Chun, L.S., Abidin, S.Z., & Noordin, B.A.A. 2007. Earnings Management Practices between Government Linked and Chinese Family Linked Companies. *International Journal of Economics and Management*, 1 (3): 387-406.
- Yermack, D. 1996. Higher Market Valuation of Companies with a Small Board of Directors. *Journal of Financial Economics*, 40 (2): 185-211.
- Zalata, A., & Roberts, C. 2016. Internal Corporate Governance and Classification Shifting Practices: An Analysis of UK Corporate Behavior. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 31 (1): 51-78.
- Zhong, K., Gribbin, D.W., & Zheng, X. 2007. The Effect of Monitoring by Outside Blockholders on Earnings Management. *Quarterly Journal of Business and Economics*, 37-60.